

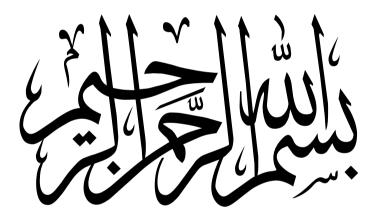


العلوم الشريبية

ത്രയ്ക്കുന്നു പ്രത്യായിലുന്നു പ്രത്യായിലുന്നു.

العدد: ۱۹۳ الجزء الثاني السنة: ۵۳

شوال ۱٤٤۱ھ



معلومات الإيداع

النسخة الورقية:

تم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية برقم ١٤٣٩/٨٧٣٦ وتاريخ ١٤٣٩/٠٩/١٧هـ الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد) ٧٨٩٨-١٦٥٨

النسخة الإلكترونية:

تم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية برقم ١٤٣٩/٨٧٣٨ وتاريخ ١٤٣٩/٠٩/١هـ الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد) ١٦٥٨-٧٩٠

الموقع الإلكتروني للمجلة:

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني: Es.journalils@iu.edu.sa

(الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المجلة)

هيئة التحرير الهيئة الاستشارية

أ.د. سعد بن تركي الخثلان
 عضو هيئة كبار العلماء (سابقًا)

سمو الأمير د. سعود بن سلمان بن محمد آل سعود أستاذ العقيدة المشارك بجامعة الملك سعود

معالي الأستاذ الدكتور يوسف بن محمد بن سعيد نائب وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد

> أ.د. عياض بن نامي السلمي رئيس تحرير مجلة البحوث الإسلامية

 أ.د. عبد الهادي بن عبد الله حميتو أستاذ التعليم العالى في المغرب

i.c. مساعد بن سليمان الطيار أستاذ التفسير بجامعة الملك سعود

أ.د. غانم قدوري الحمدالأستاذ بكلية التربية بجامعة تكريت

أ.د. مبارك بن سيف الهاجري
 عميد كلية الشريعة بجامعة الكويت (سابقاً)

أ.د. زين العابدين بلا فريج
 أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني

أ.د. فالح بن محمّد الصغير
 أستاذ الحديث بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. حمد بن عبد المحسن التويجري أستاذ العقيدة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أ.د. عمر بن إبراهيم سيف (رئيس التحرير) أستاذ علوم الحديث بالجامعة الإسلامية أ.د. عبد العزيز بن جليدان الظفيرى

(مدير التحرير) أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية

أ.د. باسم بن حمدي السيد أستاذ القراءات بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبدالعزيز بن صالح العبيد
 أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية

i.c. عواد بن حسين الخلف أستاذ الحديث بجامعة الشارقة بدولة الإمارات

أ.د. أحمد بن محمد الرفاعي أستاذ الفقه بالجامعة الإسلامية

أ.د. أحمد بن باكر الباكري أستاذ أصول الفقه بالجامعة الإسلامية

عمر بن مصلح الحسيني
 أستاذ فقه السنة المشارك بالجامعة الإسلامية

سكرتير التحرير: د. خالد بن سعد الغامدي قسم النشر: عمر بن حسن العبدلي

قواعد النشر في المجلة (*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
 - · أن لا يكون مستلًا من بحوثِ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- ألا يتحاوز البحث (١٢٠٠٠) ألف كلمة، وكذلك لا يتحاوز (٧٠) صفحة.
 - يلتزم الباحث بمراجعة بحثه وسلامته من الأخطاء اللغوية والطباعية.
 - في حال نشر البحث ورقيا يمنح الباحث (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّية والعالمية بمقابل أو بدون مقابل وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة في أي وعاء من أوعية النّشر إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
 - نمط التوثيق المعتمد في المحلة هو نمط (شيكاغو) (Chicago).
 - أن يكون البحث في ملف واحد ويكون مشتملاً على:
 - صفحة العنوان مشتملة على بيانات الباحث باللغة العربية والإنجليزية.
 - مستخلص البحث باللغة العربيّة، و باللغة الإنجليزيّة.
 - مقدّمة، مع ضرورة تضمنها لبيان الدراسات السابقة والإضافة العلمية في البحث.
 - صلب البحث.
 - خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات.
 - ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية.
 - رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.
 - الملاحق اللازمة (إن وجدت).
 - يُرسلُ الباحث على بريد المجلة المرفقات التالية:

البحث بصيغة WORD و PDF، نموذج التعهد، سيرة ذاتية مختصرة، خطاب طلب النشر باسم رئيس التحرير.

^(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة: http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

محتويات العدد

الصفحة	البحث	٩
٩	إعلال الدارقطنيَ حديثَ عكرمة عن ابن عباس في "نذر أبي إسرائيل" عند البخاري – دراسة حديثية د. صالح بن عبد الله بن شديد الصياح	(1
٥١	التداوي بالمحاية عند الصوفية دراسة عقدية د. شرف الدين حامد البدوي محمد	(*
1.0	الآثار الواردة عن السلف في مناظرة القدرية بالعلم جمعاً ودراسة د. إبراهيم بن عبدالله المعثم	(4
100	بدعة النسيء بين المشركين وأهل الكتاب ومظاهر الكفر فيها والرد على منكريها «دراسة نقدية مقارنة» د. إسماعيل عبد المحسن قطب عبد الرحمن	(\$
711	أوراد صوفية غزة - دراسة تحليلية د. محمد مصطفى الجدي، و أ. منذر عبد الخالق بدوان	(0
777	آليات مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في أنشطة التأمين أ. د. هيثم حامد المصاروة، و د. عمار سعيد الرفاعي	(7
٣٠١	حكم تعامل الأقليات الإسلامية مع البنوك الربوية في بلدانهم بحث فقهي معاصر د. أحمد بن عائش المزيني	(Y
761	تمويل التحكيم من طرف ثالث - رؤية شرعية وقانونية د. عبدالرحمن بن محمد الزير، ود. فارس بن محمد القرني	(🛦
7 0	جنس فعل المأمور به أعظم من جنس ترك المنهي عنه (دراسة أصولية) د. وليد بن على بن محمد القليطي العمري	(4
£ 7 0	المسائل الأصولية المستدل عليها بحديث: (من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهورد) – جمعًا ودراسة د. بدرية بنت عبد الله بن إبراهيم السويد	()•
٤٩٣	دلالات أساليب الدعوة من خلال الكليات الخمس في تحقيق الأمن الاجتماعي د. سليم بن سالم بن عابد اللقماني	(11
049	إثبات عقد العمل غير المكتوب في النظام السعودي دراسة تحليلية ومقارنة د. محمد بن عواد الأحمدي	(11

التداوي بالمحاية عند الصوفية دراسة عقدية في ضوء نصوص الكتاب والسنة

Therapy by Mahaya in Sufism

Doctrine Study in the Light of The Texts of the Quran and

The Sunnah

إعداد:

د. شرف الدين حامد البدوي محمد

أستاذ العقيدة المساعد بقسم الدراسات الإسلامية بكلية الشريعة والقانون بجامعة الجوف albadawys@gmail.com

المستخلص

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد تناول هذا البحث مسألة التداوي بالمحاية عند الصوفية، ودرسها دراسة عقدية فاحصة في ضوء نصوص الكتاب والسنة، معضدة بأقوال الراسخين من أهل العلم، وقد بني هذا البحث على خطة تتكون من: مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

أما المقدمة فذكرت فيها أهمية الموضوع، وخطة البحث، والمنهج المتبع فيه.

وأما المباحث: فتناولت فيها، تعريف المحاية، وبيان أنواعها، والأحكام العقدية للتداوي بها، وذكرت في آخره خاتمة اشتملت على أهم نتائج البحث، وأسأل الله جل في علاه أن يجعل أعمالنا لوجهه خاصة، وينفع بهذا البحث كاتبه وقارئه إنه سميع مجيب.

الكلمات المفتاحية: المحاية، الصوفية، أهل السنة والجماعة.

Abstract

Praise be to Allah, Lord of the Worlds, and peace and blessings be upon our Prophet Muhammad and his family and companions.

This research deals with the issue of healing in the Sufism, and examined by a doctrine study in light of the Quran and the Sunnah, supported by the sayings of the versed scholars. This research is based on a plan consisting of: an introduction, three topics, and a conclusion.

The introduction mentions the importance of the topic, the research plan, and the methodology.

As for the topics, it deals with the definition of Mahaya in Sufism, its types and the doctrine provisions for this type of healing.

This study ends with a conclusion containing the findings.

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

﴿ يَكَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ ۚ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُسَامُونَ ۞ ﴿ (آل عمران: ١٠٢)

﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ مِّن نَفْسِ وَلِحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآةً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمُ رَقِيبًا ۞ ﴾ (النساء: ١).

﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلَا سَدِيدًا ۞ يُصَّلِحْ لَكُمْ أَعْمَلَكُمْ وَيَغْفِر لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ۞ ﴿ (الأحزاب: ٧٠ -٧١). أما يعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار (١).

ثم أما بعد:

فإن الله تعالى قد يسر لعباده أسباب التداوي، وشرع لهم الأخذ بها، وأرشد رسول الله صلى الله عليه وسلم أمته لذلك، وروى أهل العلم في هذا الباب جملة من الأحاديث الصحاح؛ فمن ذلك ما رواه الإمام البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء)(٢).

وروى الإمام مسلم عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: (لكل داء دواء، فإذا أصيب دواء الداء برأ بإذن الله عز وجل)^(٣).

ولأبي داود من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه

⁽۱) مسلم بن الحجاج النيسابوري، "صحيح مسلم ". تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (ط: ۱، القاهرة: دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٥م)، ٢/ ٩٥٢ ح ٨٦٧.

⁽۲) محمد بن إسماعيل البخاري، "صحيح البخاري". تحقيق: محمد زهير الناصر، (ط: ۱، بيروت: دار طوق النجاة، ١٢٢هـ)، ٧/ ١٢٢ ح ٥٦٧٨.

⁽٣) مسلم بن الحجاج النيسابوري، "صحيح مسلم ". ٤/ ١٧٢٩ ح ٢٢٠٤.

وسلم: (إن الله أنزل الداء والدواء، وجعل لكل داء دواء، فتداووا، ولا تتداووا بالحرام)^(۱). وأخرج الترمذي عن أسامة بن شريك^(۱) رضي الله عنه أنه قال: (قالت الأعراب يا رسول الله ألا نتداوى ؟ قال: نعم عباد الله تداووا، فإن الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء إلا

رسون الله الله الله وما هو؟ قال: الهرم)^(٣).

فهذه الأحاديث وغيرها تدل على مشروعية التداوي؛ وهو قول جماهير أهل العلم سلفا وخلفا؛ كما قال النووي. رحمه الله. في شرح حديث جابر السابق ذكره: (في هذا الحديث إشارة إلى استحباب الدواء؛ وهو مذهب أصحابنا وجمهور السلف وعامة الخلف، قال القاضي: في هذه الأحاديث جمل من علوم الدين والدنيا، وصحة علم الطب، وجواز التطبب في الجملة؛ واستحبابه بالأمور المذكورة في هذه الأحاديث التي ذكرها مسلم، وفيها رد على من أنكر التداوي من غلاة الصوفية وقال كل شيء بقضاء وقدر فلا حاجة إلى التداوي.

وحجة العلماء هذه الأحاديث، ويعتقدون أن الله تعالى هو الفاعل، وأن التداوي هو أيضا من قدر الله، وهذا كالأمر بالدعاء، وكالأمر بقتال الكفار، وبالتحصن، ومجانبة الإلقاء باليد إلى التهلكة؛ مع أن الأجل لا يتغير، والمقادير لا تتأخر ولا تتقدم عن أوقاتها، ولابد من وقوع المقدرات والله أعلم)(1).

وقال العلامة ابن باز . رحمه الله .: (الصواب في التداوي أنه مستحب ومشروع،

⁽۱) سليمان بن الأشعث أبو داود، " سنن أبي داود". تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (ط: ۱، بيروت: المكتبة العصرية، بدون سنة الطبع)، ٧/٤ ح ٣٨٧٤. وحسنه ابن مفلح، "الآداب الشرعية". تحقيق: (ط: بيروت: عالم الكتب، بدون سنة الطبع)، ٣٥١/٢. وحسنه كذلك الإمام محمد بن عبد الوهاب في مجموعة الحديث ٢١٨/٢.

⁽٢) أسامة بن شريك الثعلبي صحابي جليل تفرد بالرواية عنه زياد بن علاقة على الصحيح، وحديثه عند أصحاب السنن. انظر ابن حجر العسقلاني، " تقريب التهذيب ". تحقيق: محمد عوامة، (ط: ١، حلب: دار الرشيد، ١٩٨٦م)، ص ٩٨٠.

⁽٣) محمد بن عيسى الترمذي، "سنن الترمذي". تحقيق: بشار عواد معروف، (ط: ١، بيروت: دار الغرب، ١٩٨٩م) ٢٠٣٨، وقال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح).

⁽٤) يحيى النووي، "شرح النووي على مسلم". (ط: ٢، بيروت: دار إحياء التراث الإسلامي، ١٣٩٢هـ)، ١٩١/١٤

ذكره النووي. رحمه الله. وآخرون عن جمهور العلماء، وأن قول الأكثرين أنه مستحب،...) (١). بل ونقل بعضهم على ذلك الإجماع في الجملة (٢).

وبهذا يعلم أن الأصل في الدواء مشروعية تعاطيه إلا ما كان به بأس ومخالفة للشرع، من شرك؛ أو بدعة، أو معصية لله ورسوله، أو ضرر غالب على النفوس والأبدان.

وإن مما شاع التداوي به بين الناس في بلاد السودان خاصة؛ وفي بلدان إفريقيا عامة ما يقال له: المحي "(")، أو "المحو"(٤)، وتسميه الصوفية: "المحاية"، وتقول في جمعه:

⁽۱) انظر موقع الشيخ ابن باز رحمه الله، استرجع بتاريخ /۱/۱/۱۶هـ اهذ (۱) انظر موقع الشيخ ابن باز، "فتاوى نور على (۱/۱/۱۶هـ https://binbaz.org.sa/fatwas/8104/ حكم التداوي من الأمراض)؛ ابن باز، "فتاوى نور على درب"، جمع وإشراف: محمد سعد الشويعر، (ط:۱، الرياض: الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، ۱۲۲۸هـ)، ۲۲۶/۴ ابن باز، "مجموع فتاوى ومقالات ابن باز". جمع وإشراف: محمد سعد الشويعر، (ط:۱، الرياض: دار القاسم، ۲۲۶ هـ)، ۲۷۶/۳ و ۱۲۰/۸.

وانظر تفاصيل الكلام عن حكم التداوي في: يحيى النووي، "شرح النووي على مسلم". (ط: ٢، بيروت: دار إحياء الـتراث الإسلامي، ١٣٩٢هـ)، ١٩١٤؛ عبد العزيز بن عبد السلام الدمشقي، "قواعد الأحكام في مصالح الأنام". (ط:١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ)، ١٩٥٩؛ وابن تيمية، "مجموع الفتاوى". تحقيق: عبد الرحمن بن قاسم، (ط:١، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ٢١٤١هـ)، ٢٢/٤٢٥، و٤٢/٩٢٤؛ وابن القيم "زاد المعاد في هدي خير العباد". (ط:٢٧، بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤١٥هـ)، ٤/٤١؛ ابن عابدين محمد أمين الدمشقي، "حاشية ابن عابدين". (ط: ٢٠ بيروت: دار الفكر ١٤١٢هـ)، ٤/٤١؟

أما القول بتحريم التدوي فهو قول غلاة الصوفية فلا يلتفت إليه. انظر ابن بطال، "شرح صحيح البخاري". تحقيق: أبو تميم ياسر إبراهيم، (ط:٢، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٣هـ)، ١٩٤٩ه وابن القيم، "زاد المعاد في هدي خير العباد". ١٤/٤، أحمد بن غانم النفراوي "الفواكه الدواني". (ط:١، بيروت: دار الفكر، ١٤٤٥ه)، ٢٩٤/٢.

⁽۲) ابن رشد، "المقدمات الممهدات". تحقيق: د. محمد حجي، (ط: ۱، بيروت: دار الغرب الإسلامي ١٤٠٨هـ) ص ٣١٣ ؛ والكمال ابن الهمام، "فتح القدير". (بيروت: دار الفكر، بدون ذكر الطبعة، وتاريخ الطبع)، ١٠/ ٦٦.

⁽٣) المحي: لغة في المحو. انظر شمس العلوم (٦٢٣٨/٩).

⁽٤) انظر: ابن منظور الأنصاري محمد بن مكرم. "لسان العرب". (ط: ٣، بيروت: دار صادر، ٤١٤هـ)، ٢٧١/١٥.

"محايات"، وهي: ما يمحى ويشرب لرفع المرض، أو لاتقائه قبل وقوعه، ولها أنواع عديدة. وقد قام أهل التصوف على نشرها بين الناس، واتخذوها طريقا لممارسة الدجل والشعوذة تحت مسمى العلاج الروحاني، ولم أقف. بعد البحث والتقصي. على بحث يستوفي الكلام عنها الأ؟ وإنما تذكر عنها فتاوى متناثرة؛ لا يجمعها كتاب واحد، يبين أنواعها، ويوضح أحكامها، ويشرح مآخذها؛ ويبسط مباحثها، فاستعنت الله، وعقدت العزم على ذلك، وإني لأرجو الله. وهو خير مرجو ومسؤول. أن يجعله عملا خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به من كتبه، ومن قرأه، إنه سميع مجيب.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره

تتبين أهمية هذا الموضوع والأسباب التي دفعتني لاختياره في عدة أمور:

أولها: حاجة الناس للتمييز والتفريق بين ما يجوز وما لا يجوز تعاطيه من الرقى.

ثانيا: انتشار هذا النوع من الرقى بين الناس مع عدم وجود بحث جامع يبين أحكامها.

ثالثا: انتشار "المحايات" السحرية، أو التي تحتوي على الشرك الصريح، وتعلق بعض العامة بها؛ مما يؤدي بفاعليه إلى الوقوع في صريح الشرك، وارتكاب السحر، وأعظم الموبقات المخرجة عن دين الإسلام بغرض التداوي.

رابعا: أداء واجب النصح للأمة، وتبرئة الذمة من تبعة السكوت على الباطل؛ مع المقدرة على بيانه ونقده، وتحذير المسلمين من الوقوع فيه.

خامسا: العمل على بيان الدين الحق، وتبرئة الإسلام مما ألصقه به أهل البدع من الخرافة في هذا الباب.

⁽١) لاشك أن أهل العلم قد ألفوا في باب الرقى على وجه العموم، فمن ذلك:

١/ العلاج والرقى الشرعية والشركية والبدعية. للعلامة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

٢/ أحكام الرقى والتمائم للدكتور فهد بن ضويان السحيمي.

٣/ الرقى على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة للدكتور: علي بن نفيع العلياني، وغير ذلك كثير، لكن المقصود بهذا البحث؛ هو بحث هذا النوع من الرقى الذي يسمى: المحاية، والذي انتشر كثيرا في بلاد السودان.

منهج البحث

اتبعت في كتابة هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي النقدي، وقمت بما يلي: أولاً: عزوت الآيات القرآنية بذكر اسم السورة، ورقم الآية في أصل البحث.

ثانياً: خرجت الأحاديث النبوية من مصادرها، فما كان منها في الصحيحين؛ فإني أكتفي بعزوه إليهما، وما كان في غيرهما خرجته مما تيسر الوقوف عليه من المصادر، مع ذكر حكم أهل العلم عليه.

ثالثا: وثقت النقول، ونسبت الأقوال إلى قائليها، ورجعت في ذلك إلى المصادر الأصلية.

رابعا: ترجمت لغير المشاهير ممن جرى النقل عنهم في هذا البحث.

خطة البحث

قسمت البحث إلى مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة:

أما المقدمة: فذكرت فيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره، والمنهج الذي سرت عليه في كتابة البحث.

وأما المباحث فهي:

المبحث الأول: تعريف المحاية وبيان أنواعها:

المبحث الثاني: شروط الرقي:

المبحث الثالث: أحكام المحاية:

وأما الخاتمة: فذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

المبحث الأول: تعريف المحاية وبيان أنواعها

المحاية في اللغة: مأخوذة من المحو والإزالة، ومحو كل شيء: إزالة أثره، ويقال: محيته محيا ومحوا، وسميت ريح الشمال محوة لأنها تمحو الأثر، وقيل: لأنها تمحو السحاب وتقشعها، ومن أسماء النبي صلى الله عليه وسلم الماحي (١)؛ لأن الله محا به الكفر، وظلمات الجاهلية (٢).

وأما في الاصطلاح: فهي اسم تطلقه الصوفية في بلاد السودان على ما يمحى ويشرب لرفع المرض، أو لدفعه قبل وقوعه.

وذلك أن يقوم الراقي بكتابة هذا النوع من الرقى على إناء، أو أوراق، أو جلد، أو غير ذلك مما يكتب عليه، ثم يمحو ماكتبه بشيء سائل يمكن شربه، كالماء والعصير ونحوه، ثم يقوم المسترقى بشربه (٣).

ولهذا الصنف من الرقى الصوفية ضروب كثيرة يجمعها ثلاثة أنواع: النوع الأول: ما يكون مشتملا على السحر أو الشرك:

وهذا النوع يكثر انتشاره بين السحرة وأهل التصوف، وتنقش فيه رموز السحر، على الألواح وغيرها بمداد سحري يمكن محوه، ثم يمحى ويشرب، وبعضهم يكتب ألفاظاً شركية؟ كالاستغاثة بالصالحين، وسؤال المخلوقين من الحوائج ما لا يقدر عليه إلا رب العالمين.

⁽۱) البخاري، "صحيح البخاري"، ١٨٥/٤ ح ٣٥٣٢؛ مسلم بن الحجاج "صحيح مسلم". ١٨٢٨/٤ ح ٢٣٥٤.

⁽۲) انظر: محمد بن أحمد الأزهري، "تهذيب اللغة". تحقيق: محمد عوض مرعب، (ط:۱، بيروت: دار إحياء التراث العربي ٢٠٠١م)، ٥/ ١٧٩ ؛ وعلي بن إسماعيل بن سيدة "المحكم والمحيط الأعظم". تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (ط:۱، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ)، ٣٣/٤.

⁽٣) انظر: الأساليب التشخيصية والعلاجية في مسائد الطرق الصوفية في السودان. (رؤية إنثرولوجية في مسيد أم ضوا بان نموذجا). موقع أرنتروبوس "الموقع العربي الأول للانثرلوجيا". استرجعت بتاريخ / ١٥/ / ٤٤١/ ٩ هـ. الباحث الصوفي: مزمل عقاب. (mail.sudanforum.net > showthread) والعلاج النفسي التقليدي بمسايد الطرق الصوفية دراسة تحليلية في علم النفس العلاجي، للباحثة الصوفية: فتحية عمر محمد عمر ص (١٦ ١٧١، ٢٥). استرجعت بتاريخ ١٤٤١/١/١٥ هـ. الطرق (١٥ ١٧١، ١٥) العلاج النفسي التقليدي بمسائد الطرق الصوفية).

وقد يكون المكتوب في هذا النوع سحراً وشركا خالصاً، وقد يخلط ذلك مع القرآن، يقول الباحث الصوفي مزمل عقاب: (المحاية: وهي كتابة آيات قرآنية على لوح خشبي، وتكتب بالحبر (العمار) (١) على اللوح، ثم تُمسح بالماء، ويُعطى المحلول للمريض، والبعض يكتب بالعسل في الصحن، ثم يمحي، وأحياناً على العروق النباتية، ثم تُغلى.

وإذا كانت الإصابة بالعين (العين الشريرة) فإن الممارسة تأخذ شكلاً مُغايراً، وهي في أغلبها طقوس علاجية، يتدخل فيها جانب سحري وآخر ديني)^(۲). النوع الثاني: ما يكون من المحرمات:

وهذا النوع يخلو من السحر والشرك، لكن تكتب فيه ألفاظ مجهولة المعنى، أو ألفاظ محرمة، أو يكتب القرآن بمداد يضر شاربه، أو يمحى بسائل يضر، أو ماء يحرم استعماله، ونحو ذلك^(٣).

=

⁽۱) الحبر العمار: هو حبر معروف عند أهل السودان، يصنع من الصمغ، والفحم، وصوف الغنم، ويستخدم للكتابة على الألواح بمراكز تحفيظ القرآن التقليدية، وتكون الكتابة به بنوع من القصب المعروف "بالبوص". انظر كيفية صناعة هذا النوع من الحبر في كتاب: الطيب محمد الطيب، "المسيد". (ط: ۱، الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م). ص ٩٢-٩٣.

⁽٢) انظر: الأساليب التشخيصية والعلاجية في مسائد الطرق الصوفية في السودان. (رؤية إنثرولوجية في مسيد أم ضوا بان نموذجا). موقع أرنتروبوس " الموقع العربي الأول للانثرلوجيا". استرجعت بتاريخ /٥١/١/١٤ هـ. الباحث الصوفي: مزمل عقاب. (mail.sudanforum.net > showthread). انظر: ما جاء في سيرة الصوفي أحمد الطيب البشير مؤسس الطريقة السمانية بالسودان أنه كان يكتب لمن به حمى: (شقش، شقموش، نمو شلخ، راع المنخ، أبا نوخ، العجل، الساعة). عبد المحمود نور الدائم "أزاهير الرياض في مناقب قطب الزمان". (ط:٥، القاهرة: مكتبة القاهرة، ٣٣٤ هـ) ص ١٩٥. *وانظر: في نفس المرجع السابق أيضا: مسألة الخلط بين القرآن والطلسم في العلاج عند الصوفية "وانظر: في نفس المرجع السابق أيضا: مسألة الخلط بين القرآن والطلسم في العلاج عند الصوفية على سبيل المثال: خلط الشيخ أحمد الطيب البشير صاحب الطريقة السمانية بين البسملة والفاتحة مع الطلسم الذي ورثه عن شيخه السمان في: المرجع السابق ص ١٩٤.

⁽٣) وهذا له نماذج كثيرة في المحايات، والبخرات، وغيرها من طرق العلاج عند الصوفية تحدث عنها أهل العلم فمثلوا لذلك: بما لو كتبت فيها ألفاظ يجهل المراد بها، لمظنة أن تكون سحرا أو شركا، أو ما يمحى بماء متنجس، أو كتب بمداد يضر شاربه. انظر: ابن تيمية، "اقتضاء الصراط المستقيم". تحقيق: د. ناصر العقل، (ط:١، بيروت: دار عالم الكتب، ١٤١٩هـ)، ص ١٩/٢ه ؛ وسليمان بن عبدالله

مجلّة الجامعة الإسلاميّة للعلوم الشرعية – العدد ١٩٣ – الجزء الثاني

النوع الثالث: ما يكون بكلام الله تعالى، أو بأسمائه الحسني، وصفاته العلى:

وهذا النوع يكتب فيه القرآن على إناء أو شيء يباح استعماله، حال من القذر، بمداد طاهر لا ضرر فيه يمكن محوه، ثم يمحى بشيء مباح ويشرب^(۱).

فهذه هي الأنواع الحاصرة لأقسام ما يكتب ويمحى ويشرب ليستشفى به، وأما أحكامها، فقد عقد لها مبحث خاص يبين تفاصيلها، ويستدل فيه لتقرير تلك الأحكام، ويذكر فيه عللها وأسبابها، وسيأتي لاحقا بحول الله تعالى.

=

[&]quot;تيسير العزيز الحميد". تحقيق: زهير الشاويش، (ط:١، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٢٣ه)، (ط: ٧، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٢٣ه)، (٣٢٥/١)، عبد الرحمن بن حسن، "فتح الجيد شرح كتاب التوحيد". تحقيق: محمد حامد الفقي، (ط: ٧، القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٧هـ)، ١٩/١.

⁽١) سيأتي تفصيل ذلك من الأدلة وكلام أهل العلم لاحقا بحول الله.

المبحث الثاني: شروط الرقي

لما كانت الرقى من الأمور التي يحتاجها الناس كثيرا؛ ولا تخلو أمة من الأمم إلا ولها أنواع من الرقى والتعاويذ؛ ومنها ما يكون خيراً محضاً، أو شراً محضاً، أو يغلب خيره على شره، أو شره على خيره، وضع الشارع الحكيم للرقى شروطاً فلا تباح رقية إلا إذا استوفتها كاملة، وبذلك يحصل خير الرقى، ويدفع شرها، ويحصل الشفاء للمريض، ويدفع عنه الضرر، إذ لو كان الضرر محضاً أو غالباً أو مساوياً؛ لكان منافياً لقاعدة الحمية والوقاية من الأمراض، فضلاً عن قاعدة الاستشفاء والتداوي، والشرع إنما يسعى لتحقيق المصالح وتكميلها، ودرأ المفاسد وتقليلها، فلا يجوز فيه دفع الضرر بما يساويه، أو بما هو أعظم منه، فضلاً عن دفعه بضرر محض لا خير فيه.

ولهذا ذكر أهل العلم جملة من الشروط التي بتحققها تكون الرقى نافعة، وخالصة من كل محظور لا يبيحه الشرع، وذكروا الأدلة التي تقررها، بل ونقلوا الإجماع على مشروعية الرقى عند تحققها، وأقوالهم في هذا كثيرة لا تكاد تحصى، منها:

قول الحافظ النووي. رحمه الله .: (وقد نقلوا بالإجماع على جواز الرقى بالآيات وأذكار الله تعالى (١). قال المازري (٢): جميع الرقى جائزة إذا كانت بكتاب الله، أو بذكره، ومنهي عنها إذا كانت باللغة العجمية، أو بما لا يدرى معناه لجواز أن يكون فيه كفر، ...) (٣).

وقال الحافظ ابن حجر . رحمه الله . (وقد أجمع العلماء على جواز الرقى عند اجتماع ثلاثة شروط:

أن يكون بكلام الله تعالى أو بأسمائه وصفاته.

⁽۱) ولا ينافي هذا الإجماع ما ذهب إليه بعض أهل العلم من كراهة الرقى لإنها تنافي كمال التوكل عندهم؛ لأنهم لم يقولوا بتحريمها، وإنما ذهبوا إلى أن الأفضل والأكمل تركها. انظر: ابن عبد البر النمري، "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد". تحقيق: مصطفي أحمد العلوي، ومحمد بن عبد الكبير البكري (ط: ۱، المغرب: وزارة عموم الأوقاف الشئون الإسلامية، ١٣٧٨هم، ١٣٧٨هم، ٢٦٩-٢٦٩).

⁽٢) انظر: محمد بن علي المازري، "المعلم بفوائد مسلم". تحقيق: محمد الشاذلي، (ط: ٢، الجزائر: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٨م). ١٦٢/٣.

⁽٣) يحيى النووي، "شرح صحيح مسلم". ١٦٨/١٤.

وباللسان العربي أو بما يعرف معناه من غيره.

وأن يعتقد أن الرقية لا تؤثر بذاتها بل بذات الله تعالى،...)(١).

وقد أخذت هذه الشروط من دلالات النصوص الصريحة، وأصول الاعتقاد الذي جاء به الأنبياء والمرسلون جميعا، ومن مقاصد الشريعة، وبعضها يرجع إلى سد الذرائع، والاحتياط مما يوقع فيما نهى عنه.

فذكر أهل العلم مما يكون راجعا إلى النوع الأول:

أولا: خلوها من الشرك بالله جل وعلا كبيره وصغيره. ^(٢)

ثانيا: أن لا يعتقد نفعها بنفسها، وإنما يعتقد أنها لا تنفع إلا بإذن الله وتقديره. (^{٣)} ثالثا: خلوها من المحرمات من الأقوال والأفعال والاعتقادات. ^(٤)

فهذه الشروط لم يقع خلاف في عدم جواز الرقية عند فقدها؛ أو فقد بعضها (°)، لأن النصوص الصريحة؛ وقواعد الشرع ومقاصده، تدل إذ ذاك على منعها، وتحريم التلبس بها كما سيأتي تفصيله لاحقا بحول الله.

أما ما كان منها راجعا إلى سد الذرائع والاحتياط؛ فيدخل فيه:

أولا: اشتراطهم أن لا تكون إلا بالقرآن أو بذكر الله جل وعلا فقط، بل ونقل

⁽۱) ابن حجر العسقلاني، " فتح الباري". ١٠/ ١٩٥-٩٦؛ وانظر أيضا: سليمان بن عبد الله "تيسير العزيز الحميد". ص ١٣٣.

⁽٢) انظر: ابن تيمية "مجموع الفتاوى". ١٦/١٦-٦٢؟ وابن أبي العز "شرح الطحاوية". تحقيق: أحمد شاكر، (ط:١، الرياض: وزارة الشئوون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ١٤١٨هـ)، ص ٥٢٠ وسليمان بن عبد الله، "تيسير العزيز الحميد". ٣٢٥/١ وعبد الرحمن بن حسن "فتح الجيد". ١٩/١.

⁽٣) انظر: ابن تيمية، "مجموع الفتاوى". ٦١/١٦ ؛ وابن أبي العز، "شرح الطحاوية". ص ٥٢٠ ؛ سليمان بن عبد الله، "تيسير العزيز الحميد". (٣/ ٣٢٥ ؛ وعبد الرحمن بن حسن "فتح الجيد". ١٩/١ ؛ صالح آل الشيخ "التمهيد لشرح كتاب التوحيد". (ط: ١، الرياض: دار التوحيد، ٢٢٥/١)، ص ١١١٠.

⁽٤) انظر: ابن تيمية "مجموع الفتاوى"، ٢٤ / ٢٨٢.٢٨١.

⁽٥) انظر: ابن تيمية، "مجموع الفتاوى". ١٣/١٩.

بعضهم الإجماع على ذلك (۱)، والحق أن الإجماع منعقد على جوازها إذا كانت بالقرآن، أو بأسماء الله، أو صفاته، أو الأذكار والأدعية الشرعية (۲)، لكن قد وقع الخلاف بينهم فيما إذا كانت بكلام طيب لا محظور فيه:

فقال: بعضهم لا تجوز الرقية به؛ سدا لذريعة الشر والتوسع الذي لا يحمد.

وذهب الجمهور إلى جوازها، بكل كلام طيب لا محظور فيه (٢)، لقوله صلى الله عليه وسلم: (لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك) (٤)، وقد أجاز رقية النملة (٥)، والعقرب (٢)، وقد كانتا من رقى أهل الجاهلية لكن كانتا بكلام طيب مجرب نفعه.

ثانیا: ومن هذا الباب. باب سد الذرائع. أیضا ما ذکر من اشتراط جماعة من أهل العلم: أن تكون الرقیة باللغة العربیة فقط(V)، واحترزوا بذلك مما لا یفهم معناه خشیة أن یكون من الشرك، كما قال المازري. رحمه الله.:

(جميع الرقى جائزة إذا كانت بكتاب الله، أو بذكره، ومنهى عنها إذا كانت باللغة

⁽۱) انظر: سليمان بن عبد الله، "تيسير العزيز الحميد". ٣٢٥/١ ؛ وعبد الرحمن بن حسن "فتح المجيد". ٩/١ . ٣١٩/١.

⁽٢) انظر: ابن تيمية، "مجموع الفتاوى". ٦١/١٦-٦٢ ؛ ويحي النووي، "شرح صحيح مسلم". ١٨/١٤ ويحي النووي، "شرح صحيح مسلم". ١٨/١٤ وابن حجر العسقلاني، "فتح الباري". ١٠/ ١٩٥،١٩٥ ؛ وعبد الرحمن بن حسن "فتح الجيد". ١٩/١.

⁽٣) انظر: ابن تيمية، "مجموع الفتاوي". ٢٧٨/٢٤.

⁽٤) مسلم بن الحجاج النيسابوري، "صحيح مسلم". ١٧٢٧/٤ ح ٢٢٠٠.

⁽٥) الإمام أحمد بن حنبل، "المسند". ٤٦/٤٥ ح ٢٧٠٩٥ ؛ وأبو داود، "سنن أبي داود". ١١/٤ ح ٣٨٨٧ ؛ وصححه الشيخ الألباني، "صحيح الجامع". ح (٢٦٥٠).

⁽٦) مسلم بن الحجاج النيسابوري، "صحيح مسلم". ١٧٢٦/٤ ح ٦٣.

⁽۷) انظر: ابن تيمية، "مجموع الفتاوى". ٦١/١٦-٦٢ ؛ ويحي النووي، "شرح صحيح مسلم". ١١/١٤ ويحي النووي، "شرح صحيح مسلم". ١١/١٤ وابن حجر العسقلاني،" فتح الباري". ١٠/ ١٩٥-١٩٦ ؛ وسليمان بن عبد الله "تيسير العزيز الحميد". ٣١٩/١ ؛ عبد الرحمن بن حسن "فتح المجيد". ٣١٩/١.

وقال شيخ الإسلام. رحمه الله .: (كرهت الرقى العجمية، كالعبرانية أو السريانية، أو غيرها؛ خوفا أن يكون فيها معان لا تجوز). ابن تيمية، "قتضاء الصراط المستقيم". ١٩/٢.

العجمية، أو بما لا يدرى معناه لجواز أن يكون فيه كفر،...).(١١)

بل صرح شيخ الإسلام. رحمه الله. بأن ذلك هو الغالب على الرقى الأعجمية، فقال: (وعامة ما بأيدي الناس من العزائم والطلاسم والرقى التي لا تفقه بالعربية فيها ما هو شرك بالجن، ولهذا نهى علماء المسلمين عن الرقى التي لا يفقه معناها؛ لأنها مظنة الشرك وإن لم يعرف الراقي أنها شرك) (٢)، ولم يزل الحال فيما يشاهد في بلاد المسلمين فضلا عن غيرها كذلك، ولهذا قال العلامة الحافظ الحكمي. رحمه الله.:

(وأما الرقى المجهولة المعاني فذاك وسواس من الشيطان لأن من يقوله لا يدري لعله يكون محض الكفر) (٣).

بل وهذا منقول عن جماعة من الأئمة الكبار كالإمام مالك، قال العلامة ابن الحاج -: (وقد قال مالك - رحمه الله - في الرقى بغير العربية؛ وما يدريك لعله كفر، فكل ما حاك في صدر الإنسان من هذا وما أشبهه فيتعين تجنبه). (1)

ونقله العلامة على القارئ. رحمه الله. عن أئمة المذاهب الأربعة فقال: (ومن المخذور أن تشتمل على كلام غير عربي، أو عربي لا يفهم معناه، ولم يرد من طريق صحيح، فإنه يحرم كما صرح به جماعة من أئمة المذاهب الأربعة؛ لاحتمال اشتماله على كفر) (٥). وقال العلامة الحطاب. رحمه الله .: (وأما ما يؤخذ على حد المعقود، فإن كان

⁽۱) انظر: القاضي عياض، "المعلم بفوائد مسلم" . ١٦٢/٣ ؛ ويحي النووي، "شرح صحيح مسلم"، ١٦٨/١٤

قال الشيخ صالح آل الشيخ . حفظه الله .: (وأما اشتراط كونها بأسماء الله وصفاته، أو بالكتاب والسنة، أو أن تكون بلسان عربي مفهوم فإن هذا مختلف فيه،...وقال بعضهم: يسوغ أن تكون الرقية بما يعلم معناه، ويصح المعنى بلغة أخرى، ولا يشترط أن تكون بالعربية، ولا يشترط أن تكون بالقرآن والسنة، وهذه مسائل فيها خلاف وبحث، ...). التمهيد ص ١٠٨.

⁽٢) ابن تيمية، "مجموع الفتاوي". ١٣/١٩.

⁽٣) حافظ الحكمي، "معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول". (ط: ١، تحقيق: عمر عمود، الدمام: دار ابن القيم، ١٤١٠هـ)، ٥٠٧/٢.

⁽٤) محمد بن محمد الفاسي، "المدخل ". (بيروت: دار التراث، بدون معلومات الطبع)، ٩١/٤.

⁽٥) علي بن سلطان القاري "مرقاة المفاتيح". (ط: ١، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٢هـ)، ١١٢٥/٣.

يرقيه بالرقى العربية جاز، وإن كان بالرقى العجمية لم يجز، وفيه خلاف، وكان الشيخ يقول: إن تكرر منه النفع بذلك جاز)(١).

وقال العلامة النووي. رحمه الله . : (المدح في ترك الرقى المراد بها الرقى التي هي من كلام الكفار، والرقى المجهولة، والتي بغير العربية، ومالا يعرف معناها؛ فهذه مذمومة لاحتمال أن معناها كفر، أو قريب منه، أو مكروه)(٢).

فإذا علمت هذه الشروط التي اشترطها أهل العلم لمشروعية الرقى؛ تبع ذلك النظر في أمر هذه المحايات بأنواعها، وبقدر استيفاء كل نوع منها لهذه الشروط يكون الحكم عليها، فالحكم في ذلك لله جل ذكره، ولرسوله صلى الله عليه وسلم؛ وما تبع ذلك من هدي مأثور عن السلف؛ حض النبي صلى الله عليه وسلم على تحريه واتباعه، قال تعالى: ﴿ يَاأَيُّهُا ٱلذِّينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا ٱللّهِ وَالرّسُولَ وَأُولِي ٱلأَمْرِ مِنكُم فَإِن تَنزَعَتُم فِي شَيْءِ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللّهِ وَالرّسُولِ إِن كُنتُم وَالنّسُولِ إِن كُنتُم وَالنّسَاء: ٥٩).

وقال جل ذكره: ﴿ وَمَا ٱخْتَلَفَتُمْ فِيهِ مِن شَيْءِ فَحُكْمُنُهُۥ إِلَى ٱللَّهُ ذَلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّى عَلَيْهِ تَوَكَّلُتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ (الشورى: ١٠).

⁽۱) محمد بن محمد الطرابلسي المعروف بالحطاب، "مواهب الجليل في شرح مختصر خليل". (ط: ، بيروت: دار الفكر، ١٤١٢هـ)، ٢٤/٥.

⁽٢) يحي النووي، "شرح صحيح مسلم". ١٦٨/١٤.

المبحث الثالث: أحكام المحاية

إذا تقرر أن المحاية لها أنواع وأقسام مختلفة، علم أنه لا يمكن أن يشملها حكم واحد ينتظم جميع أفرادها، وإنما يحكم على كل نوع من أنواعها بما يناسبه، فيتعدد الحكم حينئذ بتعدد أنواعها، فإذا كانت المحاية مطابقة للرقى الشرعية؛ وتوفرت فيها شروطها، كانت مشروعة، وإذا خالفت الشرع كانت ممنوعة، بل وبقدر مخالفتها للشرع وبعدها عنه؛ وعن استيفاء شروط الرقى المشروعة؛ يكون تحريمها ومنعها، وإليك بيان ذلك وتفصيله:

فالنوع الأول منها: ما يكون مشتملا على السحر أو الشرك:

وهذا النوع من أشدها تحريما ومناقضة لدين الإسلام، إذ السحر الذي تستخدم فيه الشياطين كفر بالله وخروج عن الملة، وردة عن دين الإسلام، ولا يتعاطاه، ولا يستعمله، ولا يُقِرُّه ويرضاه؛ إلا من كان كافرا بالله ورسالاته، وكذلك الحال فيمن يسترقي بالشرك، أما تفصيل ذلك:

فقد قال الله جل ذكره عن السحرة في محكم تنزيله: ﴿ وَاتَّبَعُواْ مَا تَنَاوُا ٱلشَّيَطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَنَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَ ٱلشَّيَطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكِيْنِ بِبَابِلَ هَرُوتَ وَمَرُوتَ وَمَرُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَقَّى يَقُولاَ إِنَّمَا نَحْنُ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَقَّى يَقُولاَ إِنَّمَا نَحْنُ وَمَا أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِم وَمَا هُم بِضَارِّينَ وَتَنْ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِم وَمَا هُم بِضَارِّينَ بِعِدِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّه وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُم وَلَا يَنفَعُهُم وَلَا يَعْمَلُونَ ﴾ (البقرة: ١٠٢).

قال العلامة الجصاص في تفسيرها: (فجعل ضد هذا الإيمان فعل السحر؛ لأنه جعل الإيمان في مقابلة فعل السحر، وهذا يدل على أن الساحر كافر، فإذا ثبت كفره، فإن كان مسلماً قبل ذلك، فقد كفر بفعل السحر، فاستحق القتل)(١).

وقد اشتملت الآية على كفر الساحر من وجوه عديدة ذكرها أهل العلم منها: أن الله تعالى نص على كفر الشياطين بتعلم السحر وتعاطيه، وبتعليمه للناس

⁽۱) أحمد بن علي الجصاص، "أحكام القرآن". تحقيق: عبد السلام شاهين، (ط: ۱، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥)، ٦٤-٦٤.

فقال تعالى: ﴿ وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتَانُواْ ٱلشَّيَطِينُ عَلَى مُلَكِ سُلَيْمَنَ ۗ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَ ٱلشَّيَطِينَ اللَّهِ مَا اللَّهَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ ﴾ ٱلشَّيَطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَاۤ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَرُوتَ ﴾

وكذلك نص على كفر من تعلم السحر من الناس، أو اتبع الشياطين في تعاطيه، فقال تعالى: ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّكَ يَقُولًا إِنَّمَا نَحَنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكَفُرُ ۗ ﴾

ثم أخبر وهو أصدق القائلين أن من تعاطى السحر فإنه لا نصيب له في الآخرة، فقال سبحانه: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشۡ تَرَكُ مُ مَا لَهُۥ فِي ٱلۡآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوُاْ بِهِ عَ أَنْفُسَ هُمُّ لَوَ كَانُواْ يَعۡ لَمُونَ ﴾ (البقرة: ١٠٢).

وبذلك يعلم أنه لا يمكن أن يكون الساحر ساحرا قط مع اطمئان قلبه بالإيمان. وكذلك الحال فيمن وافقه على تعاطيه ليحصل بذلك عرضا من الدنيا؛ هو يعلم أنه يتقرب إلى الشياطين ويعبدها ويطيعها لتعينه على سحره، فإن عمل هذا النوع من السحر وإقراره ينافي أصل الطمأنينة بالإيمان؛ فيعود على أصل الإيمان بالنقض والإبطال، وبهذا يظهر أن طالب المحاية السحرية داخل لا محالة في قول الله تعالى: ﴿ وَلَكِن مَن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿ وَلَكِن مَن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (النحل: ١٠١).

ثم يقال من وجه آخر: إن المقصود بالتداوي إزالة الداء والضرر الحاصل على النفس بسببه، والله جل ذكره جعل السحر ضررا محضا لا خير فيه: فقال تعالى: ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمُ وَلَا يَنفَعُهُمُ ﴾ (البقرة: ٢٠١)، وإذا الأمر كان كذلك؛ تحقق تحريمها ومنعها؛ إذ لا منفعة في محاية سحرية، ضررها متحقق، وهلاك فاعلها وطالبها المفعولة له في الدنيا والآخرة أخبر عنه الله ورسوله

قال العلامة القاسمي . رحمه الله . : (وقوله تعالى : ﴿ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ ﴾ إرشاد إلى أن ليس في تعلم السحر إلا المضرة، لما فيه من التلبيس والتمويه، وإيهام الباطل حقا، والتوصل به إلى المفاسد والشرور.

وقوله سبحانه ﴿ وَلَا يَنفَعُهُم ﴿ صرح به إيذانا بأنه ليس من الأمور المشوبة بالنفع والضرر، بل هو شر بحت، وضرر محض)(١).

⁽١) محمد جمال الدين القاسمي، "تفسير القاسمي". حققه: محمد عيون السود، (ط:١، بيروت دار الكتب

وقال العلامة الطاهر ابن عاشور . رحمه الله . : ﴿ وَقُولُهُ: ﴿ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمُ مَّ وَلَا يَنفَعُهُمُّ ﴾ (البقرة: ١٠٢) يعني ما يضر الناس ضرا آخر غير التفرقة بين المرء وزوجه، فضمير ﴿ يَضُرُّهُمْ ﴾ عائد على غير ما عاد عليه ضمير ﴿ وَيَتَعَلَّمُونَ ﴾.

والمعنى: أن أمور السحر لا يأتي منها إلا الضر أي في الدنيا، فالساحر لا يستطيع سحر أحد ليصير ذكيا بعد أن كان بليدا، أو ليصير غنيا بعد الفقر، وهذا زيادة تنبيه على سخافة عقول المشتغلين به، وهو مقصد الآية.

وبمذا التفسير يكون عطف قوله: ﴿ وَلَا يَنفَعُهُمَّ ﴾ تأسيسا لا تأكيدا، والملاحظ في هذا الضر والنفع هو ما يحصل في الدنيا.

وأما حالهم في الآخرة فسيفيده قوله: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَن ٱشۡتَرَكُ مَا لَهُۥ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٌ

وقد أفادت الآية بجمعها بين إثبات الضر، ونفي النفع الذي هو ضده، مفاد الحصر كأنه قيل ويتعلمون ما ليس إلا ضرا، كقول السموأل، وعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي:

تسيل على حد الظبات نفوسنا وليس على غير الظبات تسيل. وعدل عن صيغة القصر لتلك النكتة المتقدمة وهي التنبيه على أنه ضر،...) (١٠).

ثم إن الله تعالى نص على أن من اشترى السحر فما له في الآخرة من خلاق؛ وهذا وعيد يدخل فيه طالب المحاية السحرية وفاعلها، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَن ٱشۡتَرَكِهُ مَا لَهُ وِ ٱلۡآخِرَةِ مِنْ خَلَقَ وَلَبِشَ مَا شَرَوا بِهِ ٓ أَنفُسَهُمُّ لَوَ كَانُوا يع لَمُونِ ﴾، فكل من اشترى السحر فما له في الآخرة من خلاق؛ وقد تقرر عند أهل العلم أن (من) من أدوات العموم؛ فالساحر وطالب المحاية كلاهما يدخل في هذا العموم قطعا.

قال البغوي . رحمه الله . : ﴿ لَمَنِ آشْ تَرَكُ ﴾ أَي اخْتَارَ السِّحْرَ ﴿ مَا لَهُ رَفِي ٱلْآخِرَةِ مِنْ

العلمية، ١٤١٨هـ)، ١/٣٦٨.

⁽١) محمد الطاهر بن عاشور، "التحرير والتنوير". (ط:١، تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م)، .727.720/1

خَلَقِّ﴾ أَيْ فِي الْجَنَّةِ مِنْ نَصِيبٍ، ﴿ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِ ٤ ﴾ بَاعُوا بِهِ ﴿أَنفُسَهُمُ ﴾ حَظَّ أَنفُسِهِمْ، حَيْثُ احتاروا السحر وَالْكُفْرَ عَلَى الدِّينِ وَالْحَقِّ ﴿ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴾)(١).

وقال الحافظ ابن كثير . رحمه الله . : (﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشۡ تَرَىٰهُ مَا لَهُ وِ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ ﴾ أَيْ: وَلَقَدْ عَلِمَ الْيَهُودُ الَّذِينَ اسْتَبْدَلُوا بِالسِّحْرِ عَنْ مُتَابَعَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَنْ فَعَلَ فِعْلَهُمْ، ذَلِكَ أَنَّهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسِ وَمُجَاهِدٌ وَالسُّدِّيُّ: مِنْ نَصِيبٍ.

وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةً: مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ من جهة عند الله.

وقال عبد الرزاق، وَقَالَ الْحُسَنُ: لَيْسَ لَهُ دِينٌ.

وَقَالَ سَعْدٌ عَنْ قَتَادَةً: ﴿ مَا لَهُ وَ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ ﴾ قال: ولقد علم أهل الكتاب فيم عَهِدَ اللَّهُ إِلَيْهِمْ أَنَّ السَّاحِرَ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ،...)(٢).

وبهذا يعلم أن هؤلاء المؤثرين للسحر على ثواب الله والدار الآخرة من الذين قال الله فيهم: ﴿ وَلَا يَحْزُنِكَ ٱلَّذِينَ يُسُرِعُونَ فِي ٱلْكُفْرُ إِنَّهُمْ لَن يَضُرُّواْ ٱللَّهَ شَيَّاً يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجُعَلَ لَهُمْ حَظًا فِي ٱلْآخِرَةً وَلَهُمْ عَذَابُ عَظِيمُ ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ شَيْئًا فَي ٱلْآخِرَةً وَلَهُمْ عَذَابُ عَظِيمُ ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ شَيْئًا وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيمُ ﴾ (آل عمران: ١٧٦ – ١٧٧).

ثم قال الله جل ذكره: ﴿ وَلَبِشَ مَا شَرَوا بِهِ النَّهُ الْوَ الله جل ذكره: ﴿ وَلَبِشَ مَا شَرَوا بِهِ النَّهُ الله عَلَمُ الله عَلَمُ الله على السّرى نفسه بالسحر؛ ساحراكان أم مسحورا، فاعلا أم متسببا في فعله، ولم يستثن الله تعالى من ذلك أحدا، لا فاعل السحر، ولا الساعي في تحصيله للتداوي به بمحاية أو غيرها، وهذا يدل على منعه منعا مطلقا، وعلى إهدار كل ما يتوهم أنه منفعة فيه، إذ لا منفعة في أمر محصله الإشراك بالله تعالى في مقابل السعى لتحصيل منفعة البدن.

قال الحافظ ابن كثير . رحمه الله .: (وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَيْشًى مَا شَرَوْاْ بِهِ ۚ أَنفُسَهُمْ لَوَ

⁽۱) الحسن بن مسعود البغوي، "معالم التنزيل في تفسير القرآن". تحقيق: عبد الرزاق المهدي، (ط: ۱، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ). ١٣٢/١.

⁽٢) أبو الفداء ابن كثير الدمشقي، "تفسير ابن كثير". تحقيق: سامي السلامة، (ط:١، الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، ٢٤٩/١.

كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴿ وَلَوْ أَنَهُمْ ءَامَنُواْ وَاتَّقَواْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْثُ لَوَ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة: ١٠٢ - ١٠٣).

يَقُولُ تَعَالَى: وَلَبِنْسَ الْبَدِيلُ مَا اسْتَبْدَلُوا بِهِ مِنَ السِّحْرِ عِوَضًا عن الإيمان ومتابعة الرسول لَوْ كَانَ لَهُمْ عِلْمٌ بِمَا وُعِظُوا بِهِ، ﴿ وَلَوْ أَنَهُمْ ءَامَنُواْ وَاتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنَ عِندِ السِّهِ خَيْرٌ ﴾ (البقرة: ٣٠١)، أَيْ: وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَاتَّقَوُا الْمَحَارِمَ لَكَانَ مَثُوبَةُ اللَّهِ عَلَى ذَلِكَ حَيْرًا لَهُمْ مِمَّا اسْتَخَارُوا لِأَنْفُسِهِمْ وَرَضُوا بِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَقَالَ اللّهِ عَلَى ذَلِكَ حَيْرًا لَهُمْ مِمَّا اسْتَخَارُوا لِأَنْفُسِهِمْ وَرَضُوا بِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَقَالَ اللّهِ عَلَى ذَلِكَ خَيْرًا لَهُمْ مِمَّا اسْتَخَارُوا لِأَنْفُسِهِمْ وَرَضُوا بِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَقَالَ اللّهِ عَلَى ذَلِكَ خَيْرًا لَهُمْ مِمَّا اسْتَخَارُوا لِأَنْفُسِهِمْ وَرَضُوا بِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَقَالَ اللّهِ عَلَى ذَلِكَ خَيْرًا لَهُمْ مِمَّا اسْتَخَارُوا لِأَنْفُسِهِمْ وَرَضُوا بِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَقَالَ اللّهِ عَلَى وَلَالَكُمْ وَيُلُكُمُ وَلَا يُلِكُ عَلَى اللّهِ عَلَى صَلِيحًا وَلَا يُلَقَلَهُمْ إِلَيْ لِللّهِ عَلَى خَيْرًا لَهُمْ مِمَّا اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى وَلَا يُلَقَلُهُمْ اللّهُ عَلَى وَلَوْلَ الْفَهُمْ وَلَا اللّهُ عَلَى وَلَا اللّهُ عَلَى وَلَا اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى مَا اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّه

ويشهد لهذا ما أوصى به النبي المرأة السوداء التي كانت تصرع وتتكشف من الصبر، لما فيه من عظيم الثواب، بل لما كان ثواب الصبر عظيما خيرها بينه وبين دعائه لها، فاختارت أن تصبر وأن يدعو الله لها ألا تتكشف فما تكشفت بعد (٢).

فند بها رسول الله صلى الله عليه وسلم للصبر على البلاء وترك دعائه الذي هو أعظم الدعاء وأنفعه، وجعل جزاء ذلك الجنة، فاختارت الصبر وأقرها على ذلك، وهذا يبين عظيم منزلة الصبر في مثل هذا الحال.

ومعلوم أن الصبر عن معصية الله من واجبات الديانة وقواعد الملة، ولا شك أن أعظمه وآكده ماكان صبرا عما يقدح في أصل الإيمان وأساسه.

والصبر وترك الأدوية السحرية من المحايات وغيرها؛ من أعظم واجبات الديانة التي تصان بها قواعد الملة؛ فإن ترك ما يزيل الإيمان ويبطله هو أعظم التروك على الإطلاق، وتقحمه ردة وخروج عن الملة.

وفي مثل سياق ابن كثير السابق يقول الحافظ ابن رجب. رحمه الله.: (وقد قال تعالى في حقِّ الذين يؤثرونَ السحرَ: ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمُ وَلَا يَنفَعُهُمُّ وَلَقَدُ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَكُ مَا لَهُ، فِي ٱلْآخِرَةِ مِنْ خَلَقً وَلَيَشَ مَا شَرَوْاْ بِهِ َ أَنفُسَهُمُ لَوْ كَانُواْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَكُ مَا لَهُ، فِي ٱلْآخِرَةِ مِنْ خَلَقً وَلَيشَسَ مَا شَرَوْاْ بِهِ َ أَنفُسَهُمُ لَوْ كَانُواْ

⁽١) أبو الفداء ابن كثير الدمشقى، "تفسير ابن كثير". ٢٤٩/١.

⁽٢) محمد بن إسماعيل البخاري، "صحيح البخاري". ١١٦/٧ ح ٥٦٥٢ ؛ مسلم بن الحجاج النيسابوري، "صحيح مسلم". ١٩٩٤/٤ ح ٢٥٧٦.

يَعْ لَمُونِ ﴾ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَقَوَّا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ لُوَّ كَانُواْ يَعْلَمُونِ ﴾ (البقرة: ١٠٢-١٠٣).

والمرادُ: أهم آثرُوا السحرَ على التقوى والإيمانِ، لما رجوا فيه من منافع الدنيا المعجلةِ، مع علمهم أهم يفوقُم بذلكَ ثوابُ الآخرةِ، وهذا جهلُ منهم، فإلهم لو علمُوا لآثرُوا الإيمانَ والتقوى على ما عَداهُما، فكانُوا يحرزونَ أجرَ الآخرةِ ويأمنونَ عقابَها، ويتعجّلونَ عِزَّ التقوى في الدنيا، وربما وصلُوا إلى ما يأمُلُونه في الدنيا أو إلى خيرٍ منه وأنفعُ،.... والمؤمنُ المتقي يُعوِّضُه اللَّهُ في الدنيا خيرًا مما يطلبُه من السَّاحرُ ويؤثِرُه، مع تعجيلهِ عِزَّ التّقوى وشرفِها، وثوابَ الآخرةِ وعلُوَّ درجاتِهَا،....)(۱).

فهذا دليل واحد من نصوص القرآن الكريم دل على تحريم التداوي بالسحر أيا كان نوعه محاية أو غيرها من هذه الوجوه الكثيرة، فكيف إذا جمعت أدلة القرآن في ذلك كلها؛ وليس المقصود هنا الاستقصاء، وإنما ما تحصل به الفائدة ويستبين به الحق، وفيما ذكر كفاية ومقنع لمن هداه الله.

أما السنة: فقد دلت على تحريم التداوي بالسحر. من وجوه كثيرة منها:

أولها: ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من النهى المؤكد عن السحر، والأمر باجتنابه، وعده من أعظم الموبقات: فروى الشيخان من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (اجتنبوا السبع الموبقات، قالوا: يا رسول الله وما هن؟ قال: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات المغافلات) (٢)، قال الإمام البخاري. رحمه الله .: (الموبقات المهلكات) والدواء إنما يراد به النجاة من الهلاك؛ فإذا كان السحر هلاكا أمر الشرع باجتنابه، وجب تركه والبعد عنه، وعلم أنه لا دواء فيه، لا فيما يمحى منه، ولا في غيره؛ وتبين أن الشارب للمحاية

⁽١) زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، "لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف". (ط: ١، بيروت: دار ابن حزم ١٤٢٤هـ) ص ٣٥٥.

⁽٢) محمد بن إسماعيل البخاري، "صحيح البخاري". ١٧٥/٨ ح ٦٨٥٧ ؛ ومسلم بن الحجاج النيسابوري، " صحيح مسلم". ٩٢/١ ح ٩٤/٠.

⁽٣) انظر: محمد بن إسماعيل البخاري، "صحيح البخاري". ١٠٣/٨ ح ٦٤٩٢.

السحرية إنما هو مدخل للهلاك المحقق على نفسه.

ثانيا: نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن إتيات السحرة، وعد ذلك من أفعال أهل الجاهلية، سواء كان إتيانهم لتحصيل الدواء. كالمحاية وغيرها . أم كان لغير ذلك مما نهي عنه: ونقل النهي عنه جماعة من الصحابة؛ ومن ذلك ما رواه معاوية بن الحكم السلمي، أنه قال: للنبي صلى الله عليه وسلم: في حديث له فيه قصة طويلة مشهورة: يا رسول الله، إني حديث عهد بجاهلية، وقد جاء الله بالإسلام، وإن منا رجالا يأتون الكهان، قال: فلا تأتمم، قال: ومنا رجال يتطيرون، قال: " ذاك شيء يجدونه في صدورهم، فلا يصدفحم،...)(١).

فنص على أن إتيان السحرة والكهان لتحصيل الرقى من أفعال أهل الجاهلية، وأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك، ونهاه عن إتيانهم، ولهذا رواه الإمام مسلم في موضع على آخر من الصحيح مختصرا، عن معاوية بلفظ أتم في بيان هذا المعنى فقال رضي الله عنه: قلت: يا رسول الله أمورا كنا نصنعها في الجاهلية، كنا نأتي الكهان، قال: فلا تأتوا الكهان، قال قلت: كنا نتطير قال: ذاك شيء يجده أحدكم في نفسه، فلا يصدنكم)، وبوب النووي عليه بقوله: (باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان) (٢).

أما المحايات الشركية: فقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرقى الشركية على وجه العموم، وحرم استعمالها، بل ونهيه شامل لكل رقية تحتمل أن تكون شركا، وإن لم تكن صريحة فيه، ومما جاء في ذلك حديث عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه أنه قال: كنا نرقي في الجاهلية؛ فقلنا يا رسول الله كيف ترى في ذلك ؟ فقال: (أعرضوا على رقاكم، لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك) (").

وعن الشفاء بنت عبد الله رضي الله عنها: (أنها كانت ترقي في الجاهلية، فلما جاء الإسلام قالت: لا أرقي حتى أستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأتته فاستأذنته، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: أرقى، ما لم يكن فيها شرك)(٤).

⁽١) مسلم بن الحجاج النيسابوري، "صحيح مسلم". ٢٨١/١ ح ٥٣٧.

⁽٢) مسلم بن الحجاج النيسابوري، " صحيح مسلم". ١٧٤٨/٤ ح ٥٣٧.

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) محمد بن حبان البستي، "صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان". ١٣/ ٤٥٨ ح ٢٠٩٢ ؛ وحسنه

وعن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها وامرأة تعالجها أو ترقيها، فقال: (عالجيها بكتاب الله)(١).

وعلق الحافظ ابن حبان . رحمه الله . على هذا الحديث قائلا: (قوله صلى الله عليه وسلم: "عالجيها بكتاب الله" أراد: عالجيها بما يبيحه كتاب الله، لأن القوم كانوا يرقون في الجاهلية بأشياء فيها شرك، فزجرهم بهذه اللفظة عن الرقى إلا بما يبيحه كتاب الله دون ما يكون شركا)(٢)، وسبق ذلك بالتبويب عليه بقوله: (ذكر الخبر المصرح بإباحة الرقية للعليل بغير كتاب الله ما لم يكن شركا)(٣).

وروى مسلم في صحيحه (٤) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه قال: (نحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرقى؛ فجاء آل عمرو بن حزم فقالوا: يا رسول الله؛ إنه كانت عندنا رقية نرقي بحا من العقرب، وإنك نحيت عن الرقى. قال: فعرضوا عليه، فقال: ما أرى بأسا من استطاع أن ينفع أخاه فلينفعه).

قال الحافظ ابن حجر: (وقد تمسك قوم بهذا العموم فأجازوا كل رقية جربت منفعتها ولو لم يعقل معناها، لكن دل حديث عوف أنه مهما كان من الرقى يؤدي إلى الشرك يمنع؛ وما لا يعقل معناه لا يؤمن أن يؤدي إلى الشرك فيمتنع احتياطا؛ والشرط الآخر لابد منه)(٥).

بل ونقل جماعة من أهل العلم الإجماع على تحريم التداوي بالشرك:

ومن ذلك قول شيخ الإسلام. رحمه الله .: (والمسلمون وإن تنازعوا في جواز التداوي بالمحرمات كالميتة والخنزير؛ فلا يتنازعون في أن الكفر والشرك لا يجوز التداوي به بحال؛ لأن ذلك محرم في كل حال، وليس هذا كالتكلم به عند الإكراه؛ فإن ذلك إنما يجوز إذا كان قلبه مطمئناً بالإيمان، والتكلم به إنما يؤثر إذا كان بقلب

^{.11}

الشيخ الألباني في "التعليقات الحسان". ٢٥٢/٨ ح ٢٠٦٠.

⁽۱) محمد بن حبان البستي، "صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان". ١٣/ ٤٦٤ ح ٦٠٩٨.

⁽٢) المصدر السابق نفسه. ١٣/ ٢٤٤.

⁽٣) المصدر السابق نفسه. ١٣/ ٢٣.٤.

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) ابن حجر العسقلاني، "فتح الباري". ١٩٦.١٩٥/١٠.

صاحبه، ولو تكلم به مع طمأنينة قلبه بالإيمان لم يؤثر، والشيطان إذا عرف أن صاحبه مستخفٌّ بالعزائم لم يساعده، وأيضاً؛ فإن المكرّه مضطرٌ إلى التكلُّم به، ولا ضرورة إلى إبراء المصاب به؛ لوجهين:

أحدهما: أنه قد لا يؤثر أكثر مما يؤثر من يعالج بالعزائم، فلا يؤثر بل يزيده شرًّا. والثاني: أن في الحق ما يغني عن الباطل) (١١).

وقال ابن أبي العز الحنفي . رحمه الله .: (واتفقوا كلهم أيضا؛ على أن كل رقية ، وتعزيم ، أو قسم فيه شرك بالله؛ فإنه لا يجوز التكلم به ، وإن أطاعته به الجن أو غيرهم ، وكذلك كل كلام فيه كفر لا يجوز التكلم به ، وكذلك الكلام الذي لا يعرف معناه لا يتكلم به ، لإمكان أن يكون فيه شرك لا يعرف . ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم: "لا بأس بالرقى ما لم تكن شركا "(٢)) وقد نقل ذلك آخرون من أهل العلم ، وما تقدم فيه غنية وكفاية .

أما النوع الثاني وهو: المحايات المحرمة: وقد ذكر أن هذا النوع يخلو من السحر والشرك، لكن تكتب فيه ألفاظ مجهولة المعنى، أو ألفاظ محرمة؛ أو يكتب القرآن بمداد يضر شاربه، أو يمحى بسائل يضره، أو ماء يحرم استعماله، ونحو ذلك(٤):

فيقال في حكمه: إن النبي صلى الله عليه وسلم قد نهى عن التداوي بالحرام مطلقا، وإن لم يكن مما يخرج فاعله عن الملة، فعن أبي الدرداء رضى الله عنه قال: قال

⁽١) ابن تيمية، "مجموع الفتاوى". ١٩/١٩.

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) ابن أبي العز الحنفى، "شرح الطحاوية". ص ٥٢٠.

⁽٤) وهذا له نماذج كثيرة في المحايات، والبخرات، وغيرها من طرق العلاج عند الصوفية تحدث عنها أهل العلم فمثلوا لذلك: بما لو كتبت فيها ألفاظ يجهل المراد بها، لمظنة أن تكون سحرا أو شركا، أو ما يمحى بماء متنجس، أو كتب بمداد يضر شاربه. انظر: ابن تيمية، "اقتضاء الصراط المستقيم". تحقيق: د. ناصر العقل، (ط:١، بيروت: دار عالم الكتب، ١٩٤٩هـ)، ص ١٩/٢ ؛ وسليمان بن عبد الله "تيسير العزيز الحميد". تحقيق: زهير الشاويش، (ط:١، بيروت: المكتب الإسلامي، ٣٢٤١هـ)، (ط:٧) عبد الرحمن بن حسن، "فتح المحيد شرح كتاب التوحيد". تحقيق: محمد حامد الفقي، (ط:٧) القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٧هـ)، ١٩٩٩.

رسول الله صلى الله عليه وسلم (إن الله خلق الداء والدواء، فتداووا، ولا تتداووا بحرام)^(۱). وروى الإمام أحمد وأبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدواء الخبيث)^(۱).

وبوب عليه أبو داود بقوله: (باب في الأدوية المكروهة) $^{(7)}$.

وفي صحيح مسلم (٥) أن طارق بن سويد الجعفي، سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الخمر، فنهاه - أو كره - أن يصنعها، فقال: إنما أصنعها للدواء، فقال: (إنه ليس بدواء، ولكنه داء).

وفي البخاري عن ابن مسعود موقوفا عليه: (إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم)⁽¹⁾.

⁽١) أبو داود، "سنن أبي داود". ٢٣/٦ ح ٣٨٧٤.

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل، " المسند"، ١٦/٦٤ ح ٨٠٤٨ ؛ وأبو داود، "سنن أبي داود". \$7/٢ ح ٢٨٧٠، وابن ماجه، "سنن ابن ماجه". ٢/ ١١٤٤ ع ٢/٤ ع ٢٨٧٠، وابن ماجه، "سنن ابن ماجه". ٢/ ١١٤٤ ع ٢/٤ عمد بن أحمد النيسابوري، " المستدرك ". الترمذي، "سنن الترمذي". ٣/٥٥٤ ح ٢٠٤٠ ؛ والحاكم محمد بن أحمد النيسابوري، " المستدرك ". \$/٥٥٤ ح ٢٠٢٨ ؛ وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، وصححه كذلك ابن تيمية في "مجموع الفتاوى". ٢١/١٧٥؛ وقال الذهبي في "سير أعلام النبلاء" ١٥٣/١٠: وفي (غريب وإسناده صالح)، وصححه الألباني في "صحيح الحامع" ٢/١٥٩٢ ع ٢٨٧٨ ؛ وفي "المشكاة". ٢٨٧٨ ع ٢٥٥٩.

⁽٣) أبو داود، "سنن أبي داود". ٤/ ٦.

⁽٤) ابن ماجه، "سنن ابن ماجه". ٢/ ١١٤٤.

⁽٥) (٣/٣٧٥١) ح (١٩٨٤).

⁽٦) محمد بن إسماعيل البخاري، "صحيح البخاري". تعليقا، ١١٠/٧؛ و ابن أبي شيبة ووصله في مصنفه. انظر: ابن أبي شيبة، "المصنف في الأحاديث والآثار". تحقيق: يوسف كمال الحوت، (ط: ١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ). ٣٨/٥ ح ٢٣٤٩٢؛ وقال الحافظ ابن حجر: (أخرجه بن أبي شيبة عن جرير عن منصور وسنده صحيح على شرط الشيخين). ابن حجر العسقلاني، "فتح الباري". ٧٩/١٠. وانظر أيضا الحاشية القادمة.

وأخرج الإمام أحمد والطبراني^(۱) عن أبي الأحوص أن رجلا أتى عبد الله فقال: إن أخي مريض اشتكى بطنه، وأنه نعت له الخمر أفأسقيه ؟ قال عبد الله : سبحان الله ! ما جعل الله شفاء في رجس، إنما الشفاء في شيئين: العسل شفاء للناس، والقرآن شفاء لما في الصدور).

ومن علل هذا النهي: أن الله تعالى لم يضطر عباده لأسباب التداوي المحرمة، وإنما وسع لهم أسبابه وطرق تحصيله، بل وما أنزل داء إلا وأنزل له شفاء، وإذا كان الأمر كذلك لم يجز لأحد أن يسلك في تحصيله طريقا محرما، وقد تنوعت عبارات أهل العلم في تقرير هذا الأمر والاستدلال له، وكلامهم في هذا كثير جدا.

ومن ذلك قول شيخ الإسلام ابن تيمية . رحمه الله .: (والذين جوزوا التداوي بالمحرم قاسوا ذلك على إباحة المحرمات: كالميتة والدم للمضطر، وهذا ضعيف لوجوه:

الأول: أن المضطر يحصل مقصوده يقينا بتناول المحرمات، فإنه إذا أكلها سدت رمقه، وأزالت ضرورته، وأما الخبائث بل وغيرها فلا يتيقن حصول الشفاء بها، فما أكثر من يتداوى ولا يشفى، ولهذا أباحوا دفع الغصة بالخمر لحصول المقصود بها وتعينها له، بخلاف شربها للعطش؛ فقد تنازعوا فيه، فإنهم قالوا: إنها لا تروي.

الثاني: أن المضطر لا طريق له إلى إزالة ضرورته إلا الأكل من هذه الأعيان، وأما التداوي فلا يتعين تناول هذا الخبيث، طريقا لشفائه، فإن الأدوية أنواع كثيرة، وقد يحصل الشفاء بغير الأدوية كالدعاء، والرقية، وهو أعظم نوعي الدواء. حتى قال بقراط: نسبة طبنا إلى طب أرباب الهياكل، كنسبة طب العجائز إلى طبنا.

وقد يحصل الشفاء بغير سبب اختياري بل بما يجعله الله في الجسم من القوى الطبيعية، ونحو ذلك.

⁽۱) الإمام أحمد بن حنبل، "كتاب الأشربة". ص ٥٦ ح ١٣٠ ؛ وسليمان بن أحمد الطبراني، "المعجم الكبير". حققه: سعد الحميد، وآخرون، (٩٧١٦) ح (٩٧١٦)، وصحح إسناده الحافظ ابن حجر، فقال. رحمه الله .: (وأخرجه أحمد في كتاب الأشربة والطبراني في الكبير من طريق أبي وائل نحوه وروينا في نسخة داود بن نصير الطائي بسند صحيح عن مسروق قال قال عبد الله هو بن مسعود). ابن حجر العسقلاني، "فتح الباري". ٧٩/١٠.

الثالث: أن أكل الميتة للمضطر واجب عليه في ظاهر مذهب الأئمة وغيرهم، كما قال مسروق: من اضطر إلى الميتة فلم يأكل حتى مات دخل النار.

وأما التداوي فليس بواجب عند جماهير الأئمة، وإنما أوجبه طائفة قليلة؛ كما قاله بعض أصحاب الشافعي وأحمد، بل قد تنازع العلماء: أيهما أفضل: التداوي؟ أم الصبر، للحديث الصحيح، حديث ابن عباس عن الجارية التي كانت تصرع، وسألت النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يدعو لها، فقال: (إن أحببت أن تصبري ولك الجنة، وإن أحببت دعوت الله أن يشفيك؛ فقالت: بل أصبر، ولكني أنكشف؛ فادع الله لي أن لا أنكشف، فدعا لها أن لا تتكشف).

ولأن خلقا من الصحابة والتابعين لم يكونوا يتداوون، بل فيهم من اختار المرض؛ كأبي ابن كعب، وأبي ذر، ومع هذا فلم ينكر عليهم ترك التداوي.

وإذا كان أكل الميتة واجبا، والتداوي ليس بواجب، لم يجز قياس أحدهما على الآخر، فإن ماكان واجبا قد يباح فيه ما لا يباح في غير الواجب؛ لكون مصلحة أداء الواجب تغمر مفسدة المحرم، والشارع يعتبر المفاسد والمصالح، فإذا اجتمعا قدمت المصلحة الراجحة على المفسدة المرجوحة؛...)(1).

أما النوع الثالث من المحايات فهو: ما يكون بكلام الله تعالى، وبأسمائه الحسنى، وصفاته العلى: ومن ذلك أن تكتب آيات القرآن الكريم بمداد طاهر على إناء أو شيء طاهر محترم، ثم تمحى بماء طاهر، ويشربها من يريد بها الشفاء أو الوقاية من المرض.

وهذا النوع من الرقى لم ينقل فيه شيء يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما وردت فيه بعض الآثار عن السلف الصالح، ولهذا اختلف أهل العلم في حكمه، على قولين: الأول منهما: جوازه: وإليه ذهب جماهير أهل العلم سلفا وخلفا، قال شيخ الإسلام. رحمه الله .: (ويجوز أن يكتب للمصاب وغيره من المرضى شيئا من كتاب الله وذكره بالمداد المباح ويغسل ويسقى، كما نص على ذلك أحمد وغيره،...). (٣)

وقال ابن القيم . رحمه الله . فيمن أصابته العين: (ورأى جماعة من السلف أن

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) ابن تيمية، "الفتاوى الكبرى". ٣-٦/٣.

⁽٣) ابن تيمية، "مجموع الفتاوى". ١٩/١٩.-٥٦.

مجلّة الجامعة الإسلاميّة للعلوم الشرعية - العدد ١٩٣ - الجزء الثاني

تكتب له الآيات من القرآن، ثم يشربها،...) (۱)، ومن هؤلاء ابن عباس (۲)، ومجاهد (۳)، والحسن البصري (٤)، وأبو قلابة (٥)، والإمام أحمد (١)، والإمام الأوزاعي (٧)، وإليه ذهب البغوي (٨)، والنووي (٩)، وابن تيمية (١١)، وابن القيم (١١)، ومن المعاصرين الشيخ محمد بن إبراهيم (١٢)، وابن باز (١٣)، وابن العثيمين (٤١)، والفوزان (٥١)، كما أفتى بجوازه هيئة كبار العلماء (١٦).

واحتج به البغوي، في "شرح السنة" ١٦٦/١٢، وابن تيمية، في "مجموع الفتاوى". ١٩٤/١٩. وذكر احتجاج الإمام أحمد به، كما احتج به ابن القيم، في "زاد المعاد في هدي خير العباد". ١٥٧/٤.

(٣) انظر: ابن القيم، "زاد المعاد في هدي خير العباد". ١٥٧/٤.

(٤) انظر: يحي النووي، "مجموع شرح المهذب". (ط: ١، بيروت: دار الفكر، بدون معلومات الطبع). ١٧١/٢.

- (٥) الإمام معمر بن راشد الأزدي، "جامع معمر بن راشد، ملحق بمصنف عبد الرزاق". تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، (ط: ٢، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٥٢/١١ (ط: ٢، بيروت: المكتب بإسناد صحيح. وانظر أيضا: الحسين بن مسعود البغوي، "شرح السنة". (ط: ٢، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٥٢/١٣). ١٦٦/١٢ ؛ وابن القيم، "زاد المعاد في هدي خير العباد". ٤/ ١٥٧.
- (٦) انظر: عبد الله بن أحمد بن حنبل، "مسائل الإمام أحمد لابنه عبد الله". تحقيق: زهير الشاويش، (ط:١، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠١هـ). ص ٤٤٨؛ والإرشاد إلى سبيل الرشاد (٧٤٥)، الفروع مع تصحيحها (٢٥١/٣).
 - (٧) انظر: يحي النووي، "مجموع شرح المهذب". ١٧١/٢.
 - (٨) انظر: مسعود بن الحسين البغوي، "شرح السنة". ١٦٦/١٢.
 - (٩) انظر: يحى النووي، "مجموع شرح المهذب". ١٧١/٢.
 - (۱۰) انظ: ابن تيمية، "مجموع الفتاوى". ٢٥.٦٤/١٩.
 - (١١) انظر: ابن القيم، "زاد المعاد في هدي خير العباد". ٤/ ١٥٧.
- (١٢) انظر: محمد بن إبراهيم آل الشيخ، "فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم"، جمع وترتيب وتحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، (ط: الثانية، بدون معلومات الطبع). ٩٤/١.
 - (۱۳) انظر: ابن باز، "فتاوی نور علی درب". ۱/ ۳۲۸-۳۲۸.
 - (١٤) انظر: محمد بن صالح العثيمين، "نور على درب". ١/ ١٠٢-١٠٣، و١٠٥-١٠٥.
- (١٥) انظر: موقع طريق الإسلام: استرجعت بتاريخ: ١٤٤١/٢/٤هـ. (https://ar.islamway.net هل يجوز كتابة آيات من القرآن الكريم فيشربه المريض).
- (١٦) انظر: اللجنة الدائمة للبحوثالعلمية والإفتاء، "مجموع فتاوى اللجنة الدائمة". (ط:١، الرياض: دار

⁽١) ابن القيم، "زاد المعاد في هدي خير العباد". ٤/ ١٥٧.

⁽٢) أخرجه ابن أبي شيبة، "المصنف". ٣٩/٥ برقم ٢٣٥٠٨؛ فقال: حدثنا علي بن مسهر عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به، وبوب عليه ابن أبي شيبة بقوله: (في الرخصة في القرآن يكتب لمن يسقاه).

وإن كان من هؤلاء من يفضل القراءة على هذا الفعل، مع أنه يقول بجوازه، لكونها فعل النبي، وخير الهدي هديه صلوات الله وتسليماته عليه (١)، وفي تقرير هذا يقول إمام العصر العلامة ابن باز. رحمه الله.:

(لا نعلم مانعاً من ذلك، وإن كان الأفضل أن يقرأ على المريض، وينفث على نفسه، أو يقرأ عليه أخوه على يده، أو رجله، أو موضع الألم منه؛ كما النبي يفعل عليه الصلاة والسلام . لكن إذا قرأ في ماء وشربه، أو رش به، أو كتب آيات ودعوات في إناء في الزعفران، أو في ورقة؛ وغسله وشربه فلا بأس، فعل ذلك جمع من السلف، وذكره ابن القيم وغيره من السلف، فلا حرج في ذلك.

ولكن الأفضل والأولى والأنفع هو ما كان فعله الرسول صلى الله عليه وسلم بنفسه، كان يقرأ على المريض وينفث على المريض، وكان يقرأ على نفسه وينفث على نفسه إذا أحس بشيء عليه الصلاة والسلام، وكان إذا أراد النوم نفث على يديه ومسح بهما ما أقبل من حسده، ولما مرض مرضه الأخير عليه الصلاة والسلام؛ صارت عائشة تفعل ذلك، تأخذ بيديه، وتقرأ في يديه، وتمسح بهما على ما أقبل من حسده عليه الصلاة والسلام، عملاً بما كان يعمل في صحته عليه الصلاة والسلام، وقد قرأ النبي صلى الله عليه وسلم في ماء لثابت بن قيس بن شماس، ثم صبه عليه، عليه الصلاة والسلام (١٠)،...)(١٠).

وقد استدل هؤلاء لتقرير جواز هذا النوع من الرقى بأمور منها:

أولا: عموم كتاب الله تعالى، فالله تعالى يقول في كتابه: ﴿ وَنُنزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْوَانِ مَا هُوَ شِفَآهُ ۗ وَرَحْمَةُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّلِلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴾ (الإسراء: ٨٢)، وهذا عام في كل ما يحصل به الشفاء من القرآن، من غير أن يكون فيه امتهان له (١٠).

⁼

العاصمة، ١٦١،١٦٦هـ)، ١/١٥٦، ١٦١،١٦٦.

⁽١) انظر: المرجع السابق، ١٦١،١٦٦، ١٦١،١٦٦.

⁽٢) أبو داود، " سنن أبي داود". ٣٢/٦-٣٤ ح ٣٨٨٥. وضعفه الشيخ الألباني رحمه الله. انظر: محمد ناصر الدين الألباني، "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة". (ط:١، الرياض: دار المعارف، ١٤١٨هـ). ح ١٤١٨.

⁽۳) ابن باز، "فتاوى نور على درب". ١/ ٣٢٨ـ٣٢٨.

⁽٤) انظر: محمد بن صالح العثيمين، "نور على درب العثيمين". ١٠٢/١.

ثانيا: عموم أدلة السنة المطهرة:

كقول النبي صلى الله عليه وسلم: (V بأس بالرقى ما لم تكن شركا $V^{(1)}$.

وقالوا هذا يدل على جواز كل رقية ما لم تكن شركا، أو احتوت على شيء من المحرمات، وهذا أمر قد سبق تفصيله والحمد لله.

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) يعلى بن عبيد بن أبي أمية الكوفي، أبو يوسف، الطنافسي ثقة إلا في حديثه عن الثوري ففيه لين؛ مات سنة: بضع ومائتين وله تسعون سنة. انظر: ابن حجر العسقلاني، " تقريب التهذيب ". ص: ٦٠٩.

⁽٣) الإمام الكبير والمحدث البارع سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي؛ ثقة حافظ، وفقيه عابد، وإمام حجة، مات سنة إحدى وستين وله أربع وستون. انظر: ابن حجر العسقلاني، " انظر: تقريب التهذيب ". ص (٢٤٤).

⁽٤) محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي القاضي أبو عبد الرحمن صدوق سيء الحفظ جدا، مات سنة ثمان وأربعين. انظر: ابن حجر العسقلاني، " تقريب التهذيب ". ص: ٤٩٣.

⁽٥) الحكم بن عتيبة، أبو محمد الكندي الكوفي ثقة ثبت فقيه، مات سنة ثلاث عشرة أو بعدها. ابن حجر العسقلاني، " تقريب التهذيب ". ص: ١٧٥.

⁽٦) سعيد بن جبير الأسدي مولاهم الكوفي ثقة ثبت فقيه، وروايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما مرسلة قتل بين يدي الحجاج سنة خمس وتسعين ولم يكمل الخمسين. انظر: ابن حجر العسقلاني، " تقريب التهذيب ". ص: ٢٣٤.

قال أبي $^{(1)}$: ثنا أسود بن عامر $^{(1)}$ بإسناده بمعناه، وقال: (يكتب في إناء نظيف فيسقى $^{(7)}$.

قال أبي: وزاد فيه وكيع: (فتسقى وينضح ما دون سرتما) (١٠٠٠).

قال عبد الله: (رأيت أبي يكتب للمرأة في جام أو شيء نظيف) (٥٠).

وقال أبو عمرو محمد بن أحمد بن حمدان الحيري (٢): أنا الحسن بن سفيان النسوي (٧)، حدثني عبد الله بن أحمد بن شبوية (٨)، ثنا على بن الحسن بن شقيق (٩)، ثنا عبد الله بن

- (٤) المرجع السابق ص ٤٤٨.
- (٥) المرجع السابق نفسه ص ٤٤٧.
- (٦) هو الحافظ أبو عمرو محمد بن أحمد بن حمدان الحيري الإمام، الحافظ، أبو العباس، أخو الزاهد أبي عمر، ابنا الحافظ أبي جعفر الحيري النيسابوري محدث خوارزم. توفي سنة:٥٦هـ. انظر: محمد بن أحمد الذهبي، "سير أعلام النبلاء". ١٩٣١، ١٩٣١.
- (٧) هو الحافظ الكبير: الحسن بن سفيان النسوي، صاحب المسند، والأربعين ثقة مسند، تفقه على أبي ثور، وكان يفتى بمذهبه، وكان عديم النظير في العلم. توفى سنة:٣٠٣هـ. انظر: محمد بن أحمد الذهبي، "ميزان الاعتدال في نقد الرحال". تحقيق: محمد البحاوي، (ط: ١، بيروت: دار المعرفة، ١٣٨٢هـ)، و٢/١ عديد الرحال.
- (٨) ابن شبوية: الإمام الحافظ أبو الحسن أحمد بن محمد بن ثابت بن عثمان الخزاعي، المروزي، المعروف ابن شبوية. سمع: عبد الله بن المبارك، وسفيان بن عيينة، والفضل بن موسى، وأبا أسامة، وطبقتهم، قال البخاري، وأبو حاتم إنه: توفي سنة: ٢٣٠هـ، وقيل بعد ذلك. انظر: محمد بن أحمد الذهبي، "سير أعلام النبلاء". ١٨٧/١١.
- (٩) هو الإمام الحافظ علي بن الحسن بن شقيق بن دينار بن مشعب العبدي، شيخ خراسان، أبو

=

⁽١) القائل عبد الله ابن الإمام أحمد في مسائله. انظر: عبد الله بن أحمد بن حنبل، "مسائل الإمام أحمد لابنه عبد الله". ص ٤٤٧.

⁽۲) هو أسود بن عامر بن عبد الرحمن المعروف بشاذان، أصله من الشام، وقال حنبل: "سمعت أبا عبد اللَّه يقول: أسود بْن عامر ثقة "، توفي أول سنة: ثمان ومائتين. انظر: محمد بن محمد بن أبي يعلى، تحقيق محمد حامد الفقي، "طبقات الحنابلة". (ط:۱، بيروت: دار المعرفة، بدون سنة الطبع). ١١٨/١ ؛ ومحمد بن أحمد الذهبي، "سير أعلام النبلاء". تحقيق: شعيب الأرناؤوط، (ط: ٣، بروت: مؤسسة الرسالة، ١٢/١٠). ١١٢/١٠.

⁽٣) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله. عبد الله بن أحمد بن حنبل، "مسائل الإمام أحمد لابنه عبد الله". ص (٤٤٧).

مجلَّة الجامعة الإسلاميَّة للعلوم الشرعية – العدد ١٩٣ – الجزء الثاني

المبارك(١١)، عن سفيان، عن ابن أبي ليلي، عن الحكم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس؟ قال: (إذا عسر على المرأة ولادها؛ فليكتب: بسم الله، لا إله إلا الله العلى العظيم، لا إله إلا الله الحليم الكريم، سبحان الله، وتعالى رب العرش العظيم، والحمد الله رب العالمين، ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُواْ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَلْهَا ﴾ (النازعات: ٤٦)، ﴿ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوّاْ إِلَّا سَاعَةَ مِّن نَّهَارِجْ بَلَغُ فَهَلَ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَاسِقُونَ ﴾ (الأحقاف: ٣٥).

قال على: يكتب في كاغدة، فيعلق على عضد المرأة. قال على: وقد جربناه؛ فلم نر شيئا أعجب منه، فإذا وضعت تحله سريعا ثم تجعله في حرقة أو تحرقه) (٢٠).

رابعاً: فعل ذلك جماعة من السلف من تلامذة ابن عباس وغيرهم ولم ينكر ذلك أحد: **قال مجاهد:** (لا بأس أن يكتب القرآن، ويغسله، ويسقيه المريض). ^(٣)

وجاء مثله عن أبى قلابة، وقد روى ذلك عنه أيوب فقال: (رأيت أبا قلابة كتب كتابا من القرآن، ثم غسله بماء وسقاه رجلا كان به وجع)(٤).

قال ابن القيم . رحمه الله .: (ورأى جماعة من السلف أن تكتب له الآيات من القرآن، ثم يشربها. قال مجاهد: لا بأس أن يكتب القرآن، ويغسله، ويسقيه المريض، ومثله

عبد الرحمن العبدي مولاهم، المروزي. سمع ابن المبارك ولزمه دهرا، وكتب عنه جميع مصنفاته، قال أحمد بن حنبل: لم يكن به بأس، وإنما تكلموا فيه في الإرجاء وقد رجع عنه، وتوفي سنة: ١٥ ١ه. انظر: محمد بن أحمد الذهبي، "سير أعلام النبلاء". ١٠/ ٣٤٩-٢٥٥.

⁽١) هو الإمام عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي شيخ الإسلام، وعالم زمانه، وأمير الأتقياء في وقته، أبو عبد الرحمن الحنظلي مولاهم، التركي، ثم المروزي، أحد الأعلام، وكانت أمه خوارزمية، قيل فيه: اجتمعت فيه خصال الخير غير أنه لم ير النبي صلى الله عليه وسلم، توفي سنة: ١٨١هـ. انظر: محمد بن أحمد الذهبي، "سير أعلام النبلاء". ٣٧٨/٨. ٤١٨.

⁽٢) ابن تيمية، "مجموع الفتاوي". (١٩/ ٢٥.٦٤).

⁽٣) مسعود بن الحسين البغوي، "شرح السنة". ١٦٦/١٢.

⁽٤) الإمام معمر بن راشد الأزدي، "جامع معمر بن راشد، ملحق بمصنف عبد الرزاق". ١٥٢/١١ ح ٢٠١٧٠؟ و مسعود بن الحسين البغوي، "شرح السنة". ١٦٦/١٢.

عن أبي قلابة).

ویذکر عن ابن عباس: (أنه أمر أن یکتب لامرأة تعسر علیها ولادها أثر من القرآن؛ ثم غسله بماء ثم یغسل وتسقی) (۱) وقال أیوب: (رأیت أبا قلابة کتب کتابا من القرآن؛ ثم غسله بماء وسقاه رجلا کان به وجع)^(۲)،....)

خامساً: الاستئناس بأفعال الأئمة الكبار وأقوالهم، ومن ذلك:

قول النووي في المجموع: (ومقتضى مذهبنا أنه لا بأس به، فقد قال القاضي حسين والبغوي وغيرهما: لو كتب قرآناً على حلوى وطعام فلا بأس بأكله)^(٤).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية . رحمه الله . : (وإذا كتب شيء من القرآن أو الذكر في إناء أو لوح ومحى بالماء وغيره، وشرب ذلك فلا بأس به، نص عليه أحمد وغيره.) (°).

وقال ابن القيم في الطب النبوي من زاد المعاد: (ورأى جماعة من السلف، أن تكتب الآيات من القرآن، ثم يشربها، وذكر ذلك عن مجاهد، وأبي قلابة)^(٦).

وفي الآداب الشرعية لابن مفلح: قال صالح ابن الإمام أحمد. رحمهما الله تعالى .:

(ربما اعتللت فيأخذ أبي قدحا فيه ماء فيقرأ عليه؛ ويقول لي: اشرب منه، واغسل وجهك ويديك، ونقل عبد الله أنه رأى أباه يعوذ في الماء، ويقرأ عليه ويشربه، ويصب على نفسه منه)(٧).

وقال إمام عصره الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ . رحمه الله .: (لا يظهر في حواز ذلك بأس، وقد ذكر ابن القيم . رحمه الله . أن جماعة من السلف رأوا أن يكتب للمريض الآيات من القرآن ثم يشركها). (^^)

وقال الشيخ ابن باز . رحمه الله .: (أما كتابة الآيات والأدعية الشرعية بالزعفران في

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) ابن القيم، "زاد المعاد في هدي خير العباد". ٤/ ١٥٧.

⁽٤) يحيى النووي، "المجموع شرح المهذب". ٧٠/٢.

⁽٥) ابن تيمية، "مجموع الفتاوى". ١٢/٩٩٥.

⁽٦) ابن القيم، "زاد المعاد في هدي خير العباد". ٤/ ١٥٧.

⁽٧) محمد بن مفلح الصالحي، "الآداب الشرعية والمنح المرعية". ٢٥٦/٢.

⁽٨) محمد بن إبراهيم آل الشيخ، "فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم". ٩٤/١.

صحن نظيف، أو أوراق نظيفة؛ ثم يغسل فيشربه المريض، فلا حرج في ذلك ، وقد فعله كثير من سلف الأمة، كما أوضح ذلك العلامة ابن القيم . رحمه الله . في زاد المعاد وغيره، إذا كان القائم بذلك من المعروفين بالخير والاستقامة).(١)

وقال الشيخ ابن عثيمين. رحمه الله .: (لا نحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه عمل مثل هذا، ولكن بعض السلف كانوا يفعلون ذلك، فإذا فعله الإنسان فلا حرج عليه، ولكن الأفضل من هذا والأولى؛ أن يقرأ هو بنفسه على المريض ما وردت السنة به من الآيات والأحاديث، ومن ذلك مثلاً قراءة الفاتحة على المريض، فإنحا من أبلغ الأدوية، وقد قال النبي عليه الصلاة والسلام: (وما يدريك أنحا رقية) (٢)؟ وكذلك القراءة على المريض بقل هو الله أحد، وقل أعوذ برب الناس (٣)، وكذلك ما جاءت به الأحاديث مثل: (اللهم رب الناس، أذهب البأس، وأشفِ أنت الشافي، لا شفاء إلا شفاؤك، شفاء لا يغادر سقماً) (٤). ومثل: (ربنا الله الذي في السماء تقدس اسمك، أمرك في السماء والأرض، كما رحمتك في السماء فاجعل رحمتك في الأرض، أنت رب الطيبين، واغفر لنا حوبنا وخطايانا، أنزل رحمة من رحمتك وشفاءً من شفائك على هذا الوجع) فيبرأ. (باسم الله أرقيك، من كل داء يؤذيك، من شركل نفس أوعين حاسد الله يشفيك) (٢). وغير ذلك مما جاءت به السنة، فإذا قرأ الإنسان هذه كل نفس أوعين حاسد الله يشفيك) (٢). وغير ذلك مما جاءت به السنة، فإذا قرأ الإنسان هذه على المريض فهو أولى من كتابة آيات من القرآن تجعل في ماء يستشفي بها المريض) (٧).

وقال في موضع أخر: (يجب أن نعرف أن تلك الكتابة؛ بمذا الحبر أو بالأقلام

⁽۱) ابن باز، "فتاوى إسلامية". ۳۰۰/۱.

⁽٢) محمد بن إسماعيل البخاري، "صحيح البخاري". ٩٢/٣ ح ٢٢٧٦؛ ومسلم بن الحجاج النيسابوري، "صحيح مسلم". ١٧٢٧/٤ ح ٢٢٠١.

⁽٣) الأحاديث في ذلك كثيرة. انظر" محمد بن إسماعيل البخاري، "صحيح البخاري". ١٦٠/٦ ح ٥٠١٧ والإمام أحمد بن حنبل، "المسند". ٣٧٩/٣٩ ح ٢٣٩٥٧.

⁽٤) محمد بن إسماعيل البخاري، "صحيح البخاري". (١٢١/٧) ح (٥٦٧٥) ؛ ومسلم بن الحجاج النيسابوري، "صحيح مسلم". ١٧٢١/٤ ح ٢١٩١.

⁽٥) الإمام أحمد بن حنبل، "المسند". ٣٧٩/٣٩ ح ٢٣٩٥٧ ؛ وأبو داود، "سنن أبي داود". ١٢/٤ ح ٣٨٩٢.

⁽٦) مسلم بن الحجاج النيسابوري، "صحيح مسلم". ١٧١٨/٤ ح ٢١٨٦.

⁽٧) محمد بن صالح العثيمين، "فتاوى نور على درب". ١٠٣/١-١٠٤.

الناشفة على ورقة، ثم توضع في إناء ويشربها المريض؛ قد يكون في ذلك ضرر على المريض، لأن تركيب هذا الحبر، وهذه المادة الناشفة؛ قد يكون فيه أشياء سامة تضر البدن، لكن العلماء رحمهم الله قالوا: إنه يكتب بالزعفران، إما على ورقة ثم تلقى في الماء حتى يظهر أثر الزعفران على الماء، وإما في إناء نظيف يكتب فيه آيات من القرآن، ثم يصب فيه الماء ويمزج، ثم يشربه المريض، هذا الذي كان يفعله السلف الصالح، ولا بأس باستعماله، وقد حربه بعض الناس فانتفعوا به. وأما بالنسبة للأقلام، وبالنسبة للحبر، فلا ينبغي أبداً أن يستعملها الإنسان في هذه المسألة؛ لأننا لا ندري ما هي مركبات هذا الحبر، سواء ناشفاً أو سائلاً)(١).

وقال الشيخ صالح الفوزان: (الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم الرقية على المريض؛ بأن يقرأ عليه مباشرة، وينفث على جسمه، هذه هى الرقية الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم،... أما كتابة القرآن الكريم بأوراق أو بصحون أو أواني ثم تغسل ويشرب المريض محوها، فهذا أجازه بعض أهل العلم ويعتبرونه داخلاً في الرقية؛ لكن الأولى ما ذكرنا، وهو أن يرقى المريض مباشرة إما بأن يقرأ عليه، أو بأن يقرأ في ماء ويشربه المريض. كما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم. هذا هو الأولى اقتصارًا على ما ورد به الدليل)(٢).

وجاء في فتاوى اللجنة الدائمة:

(وقراءة القرآن أو السنة على المريض مباشرة بالنفث عليه ثابتة بالسنة المطهرة من رقية الرسول صلى الله عليه وسلم لنفسه ولبعض أصحابه.

أما كتابة الآيات بماء الورد والزعفران ونحو ذلك ثم غمرها في الماء وشربها، أو القراءة على العسل واللبن ونحوها، ودهن الجسم بالمسك، وماء الورد المقروء عليه آيات قرآنية فلا بأس به ، وعليه عمل السلف الصالح)(٢).

وقد اشترط أهل العلم لهذا النوع من الرقى شروطا مذكورة فيما سبق من كلامهم، وتنقسم إلى أقسام هي:

⁽١) محمد بن صالح العثيمين، "فتاوى نور على درب". ١٠٤/١.٥٠٥.

⁽٢) انظر: موقع طريق الإسلام: استرجعت بتاريخ: ١٤٤١هـ، ١٤٤١هـ، https://ar.islamway.net) هل يجوز كتابة آيات من القرآن الكريم فيشربه المريض).

⁽⁷⁾ اللجنة الدائمة للبحوث العلمية ، "فتاوى اللجنة الدائمة". (7)

القسم الأول: شروط الكاتب وهي:

أولا: أن لا يكون الكاتب ساحرا ولا مشعوذا، وأن يكون معروفا بالاستقامة (۱). ثانيا: أن يكون من أهل الإسلام، لحرمة القرآن فإنه لا يجوز أن يتناول القرآن كافر (۲). ثالثا: أن لا يكون ممن يعتقد فيه اعتقادا باطلا، كأن يعلق الشفاء بكتابته دون غيره (7). رابعا: أن يكون معظما للقرآن، محترما له (3).

القسم الثاني: شروط الكتابة وهي:

أولا: أن تكون الكتابة واضحة لا لبس فيها، ولا طلسم (٥).

ثانيا: أن تكون باللغة العربية، إذ لا تجوز كتابة القرآن إلا باللغة العربية بخلاف تفسير معانيه، وبيان أحكامه، والمقصود هنا الاستشفاء بكلام الله حل وعلا؛ فتحب كتابته باللغة العربية كما أنزل⁽¹⁾.

ثالثا: أن تكون الكتابة بمداد طاهر مباح لا يضر شاربه، وقال غير واحد من أهل العلم: يكتب بالزعفران ونحوه (٧).

رابعا: أن لا يخلط القرآن بغيره؛ كما يفعل ذلك أهل الدجل والشعوذة.

القسم الثالث: شروط المحل المكتوب فيه:

أولا: أن يكون المكتوب عليه من إناء وغيره طاهرا، محترما لا تستخدم عينه ولا نوعه في شيء مما يمتهن عادة، فإن كان الناس يستخدمونه عادة في شيء مبتذل؛ لم يجز كتابة القرآن فيه بحال^(۸).

⁽۱) انظر: ابن باز، "فتاوی إسلامية". ۲/۰۰۱؛ و ابن باز، "مجموع فتاوی ومقالات". ۱٥٨/۸؛ و محمد بن صالح العثيمين، "فتاوی نور علی درب". ۲/٤.

⁽٢) انظر: ابن باز، "مجموع فتاوى ومقالات". ٢٩/٦.

⁽٣) انظر: سليمان بن عبد الله، "تيسير العزيز الحميد". ص ١٣٣٠.

⁽٤) انظر: ابن باز، "فتاوى إسلامية". ٢٠٠/١.

⁽٥) انظر: ابن حجر العسقلاني، " فتح الباري". ١٠/ ٩٦.١٩٥.

⁽٦) محمد رشيد رضا، "تفسير المنار". (ط: ١، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٠م). ٢٨٤/٩.

⁽۷) انظر: ابن تیمیة، "مجموع الفتاوی" ۱۹/۱۹-۲۵؛ وابن تیمیة، "المستدرك علی مجموع الفتاوی" ۱۳۰/۳؛ و محمد بن صالح العثیمین، "فتاوی نور علی درب". ۱۰٤/۱ ؛ و محمد بن صالح العثیمین، "فتاوی نور علی درب". ۱۰٤/۱ ؛

⁽٨) انظر: محمد بن صالح العثيمين، "مجموع فتاوي ورسائل العثيمين". ١٠٩/١.

ثانيا: أن يكون نظيفا غير متسخ ولو بطاهر(١).

ثالثا: أن يصان حال الكتابة وبعدها ـ حتى يمحى عنه القرآن . من كل ما يعد امتهانا أو إهمالا له، كتركه في مكان غير محفوظ، أو تركه في مكان تتناوله فيه أيدي الصبية، ونحو ذلك (٢).

القسم الرابع: شروط الاستعمال:

أولا: أن يعتقد المستعمل أنه نافع بإذن الله (٣).

ثانيا: أن يمحوه بماء طاهر نظيف، ولا يجوز محوه بماء متنجس ونحوه.

ثالثا: أن يمحوه في مكان محترم، فلا يجوز محوه في الحمام ونحو ذلك.

رابعا: أن يحرص حال محوه أن لا يقع منه ما يعد امتهانا لكلام الله.

فهذا التقسيم حاصر ومفصل لما ذكره أهل العلم في استعمال هذا النوع من الرقى، والقصد منه توضيح المجمل، وبسط ما قد يخفى على بعض القراء من مقاصد كلام أهل العلم في هذه الفتيا، حتى يؤخذ الكلام على وجهه، ولا ينتزع القول بالجواز عن سياقه، فيعمل به من غير مراعاة لما اشترطه العلماء في ذلك، فهذه خلاصة الكلام عن قول من أجاز هذا النوع من الرقى.

أما القول الثاني: وهو: عدم جواز هذا النوع من الرقى: فقد نسب للإمام النخعي، وذهب إليه محدث العصر محمد ناصر الدين الألباني. رحمه الله. والشيخ العلامة محمد أمان الجامي.

⁽۱) عبد الله بن أحمد بن حنبل، "مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله". ص ٤٤٧، و٤٤٨؛ ابن باز، انتاوى إسلامية". ٣٠٠/١ ؛ وانظر أيضا: موقع الشيخ ابن باز، استرجعت بتاريخ: ٢٨/ / ٤٤١هـ. (مكم كتابة آيات من القرآن وشريحا للعلاج – ابن باز https://binbaz.org.sa/old/28648).

⁽٢) انظر: موقع الشيخ ابن باز: استرجعت بتاريخ: ٢/٤ ١ ٤٤١هـ (https://binbaz.org.sa/fatwas/17109). التحذير من كتابة أسماء الله وآياته فيما يمتهن).

⁽٣) انظر: ابن تيمية، "مجموع الفتاوى". ٦٢.٦١/١٦ ؛ و ابن أبي العز، "شرح الطحاوية". ص ٥٢٠ ؛ وسليمان ابن عبد الله، "تيسير العزيز الحميد". ١٢٥/١ ؛ وعبد الرحمن بن حسن، "فتح الجيد". ١٩/١ ؛ و صالح آل الشيخ، "التمهيد لشرح كتاب التوحيد". ص ١١١٠.

واحتجوا: بعدم ورود ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم، وكأنهم يرون الاكتفاء في الرقى بما ورد عنه فقط، وأن ما زيد على فعله في ذلك فإنه يكون من البدع، بل صرح بعضهم بذلك، فقال الشيخ محمد أمان الجامي. رحمه الله .: (وأما كيفية التداوي بالقرآن كما ورد بالقراءة، لا بأن يمحى بالماء ويشرب الماء، أو يتبرك بذلك الماء، لو كان هذا واردا وسائغا لعمله الصحابة، أو علمه الرسول عليه الصلاة والسلام أصحابه، ولما لم يعمل خير القرون هذا العمل؛ علمنا بأنه عمل غير مشروع، والله أعلم)(١).

ثم كأن معترضا تعقبه، فقال الشيخ في نفس الموضع مؤكدا لقوله: (القرآن شفاء، الأصل شفاء للأمراض الباطنية، وشفاء لأمراض البدن أيضا، وكيفية الاستشفاء قراءة آية من القرآن على محل المرض، على موضع المرض كما عالج الصحابة اللديغ، اللديغ عالجوه بالقرآن، ماذا فعلوا ؟ هل كتبوا ومحوا وسقوه الماء ؟ لا. قرأوا فاتحة الكتاب أو آية الكرسي على اللديغ فقام يمشي؛ إذن كيفية التداوي بالقرآن بالقراءة هذا هو الثابت، والحديث الذي معنا يدل على ذلك.نعم.

مسألة الماء لا أعلم، أنا قلت لكم قبل قليل: يتوسع بعض مشايخنا فيقرأون القرآن، أو يقرأون بعض الأدعية المأثورة على كوب من الماء فيسقون المريض، هذا نحفظه من مشايخنا ولا نعلم سنة ثابتة بذلك، لا أعلم، أنفى علمى، وقد يعلم غيري، ولله أعلم،...)(٢).

وقد سئل الشيخ الألباني عن ثبوت محو القرآن وشربه للاستشفاء به عن بعض الصحابة رضوان الله عليهم فقال . رحمه الله .: (أما أنه ثبت عن بعض الصحابة أنه فعل ذلك فلا، أما هل فُعل ذلك من بعض أفراد من السلف فبلى، لكن المسألة مختلف فيها ونحن نقول: ما جاء عن السلف مما اختُلف فيه حينذاك نحن نطبق الآية، ...: ﴿ فَإِن تَنَزَعْتُم وَ شَيْءٍ فَرُدُّوه إِلَى الله وَالرَّسُولِ إِن كُنتُم تُوْمِنُونَ بِالله وَالْيَوْمِ الْلاَحِرِ ذَالِكَ خَيرٌ وَأَحْسَنُ تَأُويلاً ﴾ (النساء: ٥٩)، لاشك أن الدارس للسنة النبوية يعلم أن هناك رقى وتعاويذ سنها النبي . صلى الله عليه وسلم . عن ربه كشفاء لكثير من الأمراض ومعالجة بهذه الرقى والأدعية،

⁽١) محمد أمان بن علي الجامي، "الأجوبة الجامية على الأسئلة السلفية". (سؤال رقم ٦٦).

⁽٢) محمد أمان بن علي الجامي، "الأجوبة الجامية على الأسئلة السلفية". (سؤال رقم ٦٦).

فإن لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أولاً؛ وعن الصحابة ثانياً أنهم علقوا بعض الآيات؛ ولم يثبت أن كُتبت في وعاء ثم شرب ماؤه للمعالجة والدواء؛ فنحن نقول حينذاك بقول بعض السلف الآخر؛ الذين قالوا إن تعليق بعض الآيات القرآنية على الصدر، أو تحت الإبط، أو نحو ذلك هو من التمائم المحرمة في الإسلام، وهنا نقول كما علمنا الرسول عليه الصلاة والسلام: أن نقول: (وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وآله وسلم)(۱)،...ونحن نقول نتمسك بمنهج السلف الذي اتفقوا عليه ولم يختلفوا فيه، أما إذا اختلفوا في بعض المسائل الفرعية فحينذاك نحن نعود إلى الأصل ألا وهو الكتاب والسنة،...)(٢).

وما ذكره الشيخان هنا هو خلاصة ما ذهب إليه أصحاب هذا القول، وما احتجوا به، لكن من نظر في أدلة هذا الباب؛ وتتبع كلام أهل العلم فيه، تبين له أن قولهم محل نظر كبير، وأن الراجح خلافه، وذلك من وجوه عديدة:

الأول منها: أن الرقية غير توقيفية، لكن يشرط فيها ألا تشتمل على محظور، وقد دلت السنة على ذلك؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا بأس بالرقى ما لم تكن شرك) (٣)، وفي حديث جابر بن عبد الله. رضي الله عنهما .: (من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل)(٤)، وحصر ما يجوز منها فيما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ يقضي بأنها توقيفية خلافا لما دلت عليه هذه النصوص، وكون ما فعله منها هو الأفضل والأكمل لا يعني عدم جواز غيره، مع قيام النص الدال على جواز ما لم يشتمل على محظور منها، وقد صرح بمذا جمع من الأئمة ومن ذلك:

قول الطحاوي. رحمه الله. عن حديث عوف بن مالك: (دل ذلك أن كل رقية لا شرك فيها، فليست بمكروهة، والله أعلم) (٥٠).

وقال في موضع آخر: (ففي حديث جابر ما يدل أن كل رقية، يكون فيها منفعة فهي

⁽١) مسلم بن الحجاج النيسابوري، "صحيح مسلم". ٩٢/٢ ٥ ح ٨٦٧.

⁽٢) المرجع: محمد ناصر الدين الألباني، "فتاوى الشيخ الألباني". رقم الشريط: (٥٤٤) رقم الفتوى: (٤). (٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) مسلم بن الحجاج النيسابوري، "صحيح مسلم". ٢١٢٦/٤ ح (٢١٩٩).

⁽٥) أحمد بن محمد الطحاوي، "شرح معاني الآثار". حققه: محمد زهري النجار، (ط: ١، بيروت، دار عالم الكتب، ١٤١٤هـ). ٢٩/٤.

مباحة، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل "(١)(٢).

وقال شيخ الإسلام. رحمه الله .: (فإن كانت الرقى والتعاويذ مما يعرف معناها، ومما يجوز في دين الإسلام أن يتكلم بها الرجل، داعيا لله، ذاكرا له، ومخاطبا لخلقه، ونحو ذلك، فإنه يجوز أن يرقى بها المصروع، ويعوذ، فإنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم: (أنه أذن في الرقى، ما لم تكن شركا)(٢). وقال: (من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل) (٤).

وإن كان في ذلك كلمات محرمة مثل أن يكون فيها شرك، أو كانت مجهولة المعنى يحتمل أن يكون فيها كفر، فليس لأحد أن يرقي بها ولا يعزم، ولا يقسم، وإن كان الجني قد ينصرف عن المصروع بها، فإنما حرمه الله، ورسوله ضرره أكثر من نفعه، كالسيما وغيرها من أنواع السحر، فإن الساحر السيماوي وإن كان ينال بذلك بعض أغراضه، كما ينال السارق بالسرقة بعض أغراضه، وكما ينال الكاذب بكذبه، وبالخيانة بعض أغراضه، وكما ينال المشرك بشركه وكفره بعض أغراضه، وهؤلاء وإن نالوا بعض أغراضهم بهذه المحرمات، فإنما تعقبهم من الضرر عليهم في الدنيا والآخرة أعظم مما حصلوه من أغراضهم؛ فإن الله بعث الرسل بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، فكل ما أمر الله به ورسوله فمصلحته راجحة على مفسدته)(٥).

وقال المناوي . رحمه الله .: (قوله صلى الله عليه وسلم: (اعرضوا علي رقاكم) (٢) جمع رقية بالضم؛ وهي العوذة، والمراد ما كان يرقى به في الجاهلية، استأذنوه في فعله فقال: اعرضوها علي، أي: لأني العالم الأكبر المتلقي عن معلم العلماء، ومفهم الحكماء، فلما عرضوا عليه قال: (لا بأس بالرقى)؛ أي: هي جائزة، (ما لم يكن فيه)؛ أي: فيما رقى به (شرك)، أي: شيء يوجب اعتقاد الكفر، أو شيء من كلام أهل الشرك الذي لا يوافق

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) أحمد بن محمد الطحاوي، "شرح معاني الآثار". ٤/ ٣٢٦.

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) ابن تيمية، "الفتاوى الكبرى". ٣/ ٣١.١ ١.

⁽٦) تقدم تخریجه.

الأصول الإسلامية؛ فإن ذلك محرم، ومن ثم منعوا الرقى بالعبراني، والسرياني، ونحو ذلك مما جهل معناه؛ حوف الوقوع في ذلك)(١).

وقال الشوكاني . رحمه الله .: (فيه دليل على جواز الرقى والتطبب بما لا ضرر فيه ولا منع من جهة الشرع، وإن كان بغير أسماء الله وكلامه، لكن إذا كان مفهوما؛ لأن ما لا يفهم لا يؤمن أن يكون فيه شيء من الشرك)(٢).

الوجه الثاني: قول القائل: (وأما كيفية التداوي بالقرآن كما ورد بالقراءة، لا بأن يمحى بالماء ويشرب الماء، أو يتبرك بذلك الماء، لو كان هذا واردا وسائغا لعمل الصحابة، أو علم الرسول عليه الصلاة والسلام أصحابه، ولما لم يعمل خير القرون هذا العمل علمنا بأنه عمل غير مشروع، والله أعلم) (٢)، فغاية ما فيه نفي العلم بحصول ذلك؛ ومعلوم أن الآثار قد دلت على حصوله، من النبي صلى الله عليه وسلم، وبعض أصحابه، وتنازع أهل العلم في تصحيحها، ولو قدر أنه لا يصح منها شيء؛ فقد ورد ذلك عن جماعة من السلف والأئمة، كالحسن البصري، ومجاهد، والإمام أحمد، وغيرهم ولم ينكر ذلك أحد.

الوجه الثالث: أن النص العام الدال على جواز ذلك يغني عن صحة هذه الآثار، فمن المعلوم أنه لا يشترط لثبوت مشروعية الأمر أو إباحته، أن يباشر النبي صلى الله عليه وسلم فعله بنفسه، وإنما يشترط لذلك دلالة الوحي على مشروعيته أو جوازه، من القرآن أو السنة، وهذا أعم من مجرد فعله، فالنبي صلى الله عليه وسلم لم يأكل الضب، لكن ورد عنه ما يدل على جواز أكله (٤)، وكذلك جاء في حديث جابر في الحج أنه لزم تلبيته، وأقر من زاد فيها أن عير أن يفعل ذلك هو بنفسه، وكذلك في الحديث نفسه أنه لزم أفعال الحج

⁽۱) عبد الرؤوف بن علي المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير". (ط: ۱، القاهرة: المكتبة التجارية، ١٣٥٦هـ)، (١/ ٥٥٨).

⁽٢) محمد بن علي الشوكاني، "نيل الأوطار". تحقيق: عصام الدين الصبابطي، (ط: ١، مصر: دار الحديث، ١٤١٣هـ). ٨/ ٢٤٥.

⁽٣) محمد بن أمان الجامي، "الأجوبة الجامية على الأسئلة السلفية". (سؤال رقم: ٦٦).

⁽٤) محمد بن إسماعيل البخاري، "صحيح البخاري". ٧١/٧ ح ٥٣٩١، و مسلم بن الحجاج النيسابوري، "صحيح مسلم". ١٥٤٤/٣ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

⁽٥) مسلم بن الحجاج النيسابوري، "صحيح مسلم". ٨٨٦/٢ ح ١٢١٨.

مجلّة الجامعة الإسلاميّة للعلوم الشرعية — العدد ٩٣ ١ – الجزء الثاني

مرتبة في يوم الحج الأكبر؛ لكنه ما سئل عن شيء قدم ولا أخر على غيره في ذلك اليوم إلا قال: " لا حرج"(١) بيانا للمشروعية.

فالاستدلال بفعله صلى الله عليه وسلم؛ هو أحد مسالك الاستدلال على مشروعية الفعل، لكن ليس هو المسلك الفرد الذي لا يوجد غيره، بحيث إنه إذا انتفى انتفت المشروعية؛ وإنما يستدل لذلك أيضا بإقراره؛ وقوله الدال على المشروعية كما هو الحال هنا، وقد يكون قولا عاما يدخل الأمر في أفراده، وقد يكون خاصا.

الوجه الرابع: قول الشيخ الألباني . رحمه الله . : (لكن المسألة مختلف فيها ونحن نقول: ما جاء عن السلف مما احتُلف فيه حينذاك نحن نطبق الآية،...: ﴿ فَإِن تَنَزَعُمُّ فِي نقول: ما جاء عن السلف مما احتُلف فيه حينذاك نحن نطبق الآية،...: ﴿ فَإِن تَنَزَعُمُّ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنْتُمْ تُؤْمِمُونَ بِاللهِ وَالْمَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحَسَنُ تَأُويلًا ﴾ (النساء: ٩٥)، فالجواب عنه أن يقال: إن الرد لله ورسوله في هذه المسألة يقضي بجواز كتابة الآيات ومحوها وشربها، إذ الأدلة العامة في مثل هذا المقام تغني عن الدليل الخاص، والأصل أن دلالة العام تبقى على عمومها ما لم يرد مخصص، وكذلك المطلق يبقى على إطلاقه ما لم يرد ما يقيده ببعض أفراده، وهذا أمر مجمع عليه بين أهل العلم والله أعلى وأعلم.

⁽۱) محمد بن إسماعيل البخاري، " صحيح البخاري". ٢٨/١ ح ٨٣ ؛ ومسلم بن الحجاج النيسابوري، "صحيح مسلم". ٩٤٨/٢ ح ١٣٠٦.

الخاتمة

من خلال ما تقدم من العرض والتحرير لهذه المسألة، نتبيّن جملة من النتائج وهي: أولا: أن الاسترقاء بالمحايات؛ منه ما يجوز، ومنه ما يمنع منه، فحكمها يختلف بحسب ما تشتمل عليه.

ثانيا: أن ما يكتب ويمحى من القرآن والأذكار الشرعية، يجب أن تراعى فيه الضوابط الشرعية المذكورة في الكاتب، والمكتوب، والمكتوب عليه، وطريقة الاسترقاء بها.

ثالثا: لا تجوز الرقية بما فيه امتهان للقرآن، وتعريض له لما يجوز فعله به؛ من كتاب على محل غير محترم، أو بمداد غير طاهر، أو غير ذلك.

رابعا: أن حكم كاتب المحاية، والمسترقي بها؛ يختلف بحسب حال الكاتب، والمكتوب له، وكيفية الكتابة، وكيفية تعاطى الرقية بذلك.

خامسا: أن كل محاية تشتمل على سحر، أو شرك، أو شيء محرم لا يجوز تعاطيها بحال، وفي الرقى الشرعية المباحة ما يكفي ويغني عن كل رقية محرمة وممنوعة.

سادسا: أنه لا يجوز إتيان السحرة لتحصيل الرقى؛ لأن ذلك من إعانتهم على شركهم، ومن السعى في هدم أصول الإسلام، وتقويض مبانيه.

وفي ختام هذا البحث؛ أحمد الله جل وعلا حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، كما يليق بجلال وجهه، وعظيم سلطانه، وأسأله تعالى أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، وأن يرزقنا العلم النافع، والعمل الصالح، وحسن الختام، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

- ابن أبي العنر "شرح الطحاوية". تحقيق: أحمد شاكر، (ط:١) الرياض: وزارة الشئوون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ١٤١٨هـ).
- ابن أبي شيبة، "المصنف في الأحاديث والآثار". تحقيق: يوسف كمال الحوت، (ط: ١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ).
- ابن القيم الدمشقي "زاد المعاد في هدي خير العباد"، (ط:٢٧، بيروت: مؤسسة الرسالة ٥١٤١ه).
- ابن باز، عبد العزيز بن عبد الله. "مجموع فتاوى ومقالات ابن باز"، جمع وإشراف: محمد سعد الشويعر، (ط:١، الرياض: دار القاسم، ١٤٢٠هـ).
- ابن باز، عبد العزيز بن عبد الله. "فتاوى نور على درب"، جمع وإشراف: محمد سعد الشويعر، (ط: ١، الرياض: الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، ١٤٢٨هـ).
- ابن بطال، "شرح صحيح البخاري". تحقيق: أبو تميم ياسر إبراهيم، (ط:٢، الرياض: مكتبة الرشد، ٢٤٢هـ)،
- ابن تيمية، "اقتضاء الصراط المستقيم". تحقيق: د. ناصر العقل، (ط: ١، بيروت: دار عالم الكتب، ١٤١٩هـ).
- ابن تيمية، "مجموع الفتاوى" تحقيق: عبد الرحمن بن قاسم، (ط:١، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ٢١٦ه).
- ابن رشد، "المقدمات الممهدات"، تحقيق: د. محمد حجي، (ط: ۱، بيروت: دار الغرب الإسلامي ١٤٠٨هـ).
- ابن عابدين محمد أمين الدمشقي، "حاشية ابن عابدين"، (ط: ٢، بيروت: دار الفكر ١٤١٢هـ).
 - ابن منظور الأنصاري محمد بن مكرم. "لسان العرب"، (ط: ٣، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ).
- أبو الفداء ابن كثير الدمشقي، "تفسير ابن كثير". تحقيق: سامي السلامة، (ط: ١، الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ).
- أبو بكر أحمد بن علي البزار، "مسند البزار"، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرون، (ط: ١، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم ١٩٨٨م).

- أبو بكر أحمد بن محمد الخلال، " السنة". تحقيق: د. عطية الزهراني، (ط: ١ الرياض: دار الراية، ١٤١٠هـ).
- أحمد بن علي الجصاص، "أحكام القرآن"، تحقيق: عبد السلام شاهين، (ط: ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥).
 - أحمد بن غانم النفراوي "الفواكه الدواني"، (ط:١، بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ).
- أحمد بن محمد الطحاوي، "شرح معاني الآثار". حققه: محمد زهري النجار، (ط: ١، بيروت، دار عالم الكتب، ١٤١٤هـ).
- اسحاق بن راهوية الحنظلي " مسند اسحاق بن راهوية". تحقيق: عبد الغفور البلوشي، (ط: ١، المدينة المنورة: مكتبة الإيمان، ١٤١٢هـ).
- الإمام معمر بن راشد الأزدي، "جامع معمر بن راشد، ملحق بمصنف عبد الرزاق". تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، (ط: ٢، بيروت: المكتب الإسلامي، ٢٠٣هـ).
- البخاري، محمد بن إسماعيل. "صحيح البخاري". تحقيق: محمد زهير الناصر، (ط: ١، يروت: دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ).
- حافظ الحكمي، "معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول". (ط: ١، تحقيق: عمر محمود، الدمام: دار ابن القيم، ١٤١٠هـ).
- الحاكم محمد بن أحمد النيسابوري، " المستدرك ". تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (ط: ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ).
- الحسن بن مسعود البغوي، "معالم التنزيل في تفسير القرآن". تحقيق: عبد الرزاق المهدي، (ط: ١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ).
- الحسين بن محمود المظهري، "المفاتيح شرح المصابيح". (ط: ١، تحقيق: لجنة مختصة بإشراف نور الدين طالب، الكويت: دار النوادر، ١٤٣٣هـ).
- الحسين بن مسعود البغوي، "شرح السنة". (ط: ٢، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ).
- زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، "لطائف المعارف فيما مواسم العام من الوظائف". (ط: ١، بيروت: دار ابن حزم ١٤٢٤هـ).
- السجستاني، سليمان بن الأشعث أبو داود. "سنن أبي داود". تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (ط: ١، بيروت: المكتبة العصرية، بدون سنة الطبع).

مجلّة الجامعة الإسلاميّة للعلوم الشرعية - العدد ١٩٣ - الجزء الثاني

- سليمان بن عبد الله "تيسير العزيز الحميد". تحقيق: زهير الشاويش، (ط:١، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٢٣هـ).
 - صالح آل الشيخ "التمهيد لشرح كتاب التوحيد"، (ط: ١، الرياض: دار التوحيد، ١٤٢٣ه). الصالحي، محمد بن مفلح، "الآداب الشرعية". (ط: بيروت: عالم الكتب، بدون سنة الطبع).
- عبد الرحمن بن حسن، "فتح الجيد شرح كتاب التوحيد". تحقيق: محمد حامد الفقي، (ط: ٧، القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٧هـ).
- عبد الرؤوف بن علي المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير". (ط: ١، القاهرة: المكتبة التجارية، ١٣٥٦هـ)،
- عبد العزيز بن عبد السلام الدمشقي، "قواعد الأحكام في مصالح الأنام"، (ط: ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٤١٤هـ).
- عبد الله بن أحمد بن حنبل، "مسائل الإمام أحمد لابنه عبد الله". تحقيق: زهير الشاويش، (ط:١، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠١هـ).
- عبد المحمود نور الدائم "أزاهير الرياض في مناقب قطب الزمان". (ط:٥) القاهرة: مكتبة القاهرة، ١٤٣٣هـ).
- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. "تقريب التهذيب". تحقيق: محمد عــوامة، (ط: ١، حلب: دار الرشيد، ١٩٨٦م).
- على بن إسماعيل بن سيدة "المحكم والمحيط الأعظم". تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (ط:١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ).
 - على بن سلطان القاري "مرقاة المفاتيح". (ط: ١، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٢هـ).
- الكمال ابن الهمام، "فتح القدير". (بيروت: دار الفكر، بدون ذكر الطبعة، وتاريخ الطبع).
- اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، "مجموع فتاوى اللجنة الدائمة". (ط: ١، الرياض: دار العاصمة، ٢١٤١هـ)
 - محمد الطاهر بن عاشور، "التحرير والتنوير".(ط:١، تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م).
- محمد بن إبراهيم آل الشيخ، "فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم"، جمع وترتيب وتحقيق: محمد بن عبد الرحمن ابن قاسم، (ط: الثانية، بدون معلومات الطبع).

- محمد بن أحمد الأزهري، "تهذيب اللغة"، تحقيق: محمد عوض مرعب، (ط:١، بيروت: دار إحياء التراث العربي ٢٠٠١م).
- محمد بن أحمد الذهبي، "ميزان الاعتدال في نقد الرجال". تحقيق: محمد البحاوي، (ط: ١، بيروت: دار المعرفة، ١٣٨٢هـ).
- محمد بن صالح العثمين، "فتاوى سؤال على الهاتف" (ط: ١، القصيم: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية ١٤٣٨هـ).
- محمد بن صالح العثيمين، "مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين". (ط: ١، الرياض: دار الثريا للنشر والتوزيع، ١٤٢٩هـ).
- محمد بن علي المازري، "المعلم بفوائد مسلم". تحقيق: محمد الشاذلي، (ط: ٢، الجزائر: الدار التونسية، ١٩٨٨م).
- محمد بن عيسى الترمذي، "سنن الترمذي". تحقيق: بشار عواد معروف، (ط: ١، بيروت: دار الغرب، ١٩٨٩م).
- محمد بن محمد الطرابلسي المعروف بالحطاب، "مواهب الجليل في شرح مختصر خليل". (ط: ، بيروت: دار الفكر، ١٤١٢هـ).
 - محمد بن محمد الفاسي، "المدخل ". (بيروت: دار التراث، بدون معلومات الطبع).
- محمد بن محمد بن أبي يعلى، "طبقات الحنابلة". تحقيق محمد حامد الفقي، (ط:١، بيروت: دار المعرفة، بدون سنة الطبع).
- محمد جمال الدين القاسمي، "تفسير القاسمي". حققه: محمد عيون السود، (ط:١، بيروت دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ).
 - محمد رشيد رضا، "تفسير المنار". (ط: ١، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ٩٩٠م).
- النووي، يحيى بن زكريا. "شرح النووي على مسلم"، (ط: ٢، بيروت: دار إحياء التراث الإسلامي، ١٣٩٢هـ).
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج. "صحيح مسلم". تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (ط: ١، القاهرة: دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٥م).
- يحي بن زكريا النووي، "مجموع شرح المهذب". (ط: ١، بيروت: دار الفكر، بدون معلومات الطبع).

مجلّة الجامعة الإسلاميّة للعلوم الشرعية – العدد ١٩٣ – الجزء الثاني

يحيى النووي، "شرح النووي على مسلم"، (ط: ٢، بيروت: دار إحياء التراث الإسلامي، ١٣٩٢هـ).

المواقع:

موقع الشيخ ابن باز رحمه الله، استرجع بتاريخ /٤٤١/١/١٤ هـ:

(/https://binbaz.org.sa/fatwas/8104) حكم التداوي من الأمراض.

الأساليب التشخيصية والعلاجية في مسائد الطرق الصوفية في السودان. (رؤية إنثرولوجية في مسيد أم ضوا بان نموذها (موقع أرنتروبوس " الموقع العربي الأول للانثرلوجيا". استرجعت بتاريخ/٥/١٤١ه. الباحث الصوفي: مزمل عقاب. (mail.sudanforum.net > showthread)

العلاج النفسي التقليدي بمسائد الطرق الصوفية دراسة تحليلية في علم النفس العلاجي، للباحثة الصوفية: فتحية عمر محمد عمر ص (١٦- ١٧، ٢٥). استرجعت بتاريخ (khartoumspace.uofk.edu > bitstream > handle > العسلاج النفسي التقليدي بمسائد الطرق الصوفية).

الموقع الرسمي للشيخ ابن باز: استرجعت بتاريخ: ١٤٤١/١/٢٢ هـ (https://binbaz.org.sa/old/28660)

موقع طريق الإسلام: استرجعت بتاريخ: ١٤٤١/٢/٤هـ. (https://ar.islamway.net هل يجوز كتابة آيات من القرآن الكريم فيشربه المريض).

موقع الشيخ ابن باز، استرجعت بتاريخ: ١٤٤١ / ١/٢٨ هـ. (حكم كتابة آيات من القرآن وشربها للعلاج – ابن باز https://binbaz.org.sa/old/28648).

موقع الشيخ ابن باز: استرجعت بتاريخ: ٢/٤ / ١٤٤١هـ

(https://binbaz.org.sa/fatwas/17109 التحذير من كتابة أسماء الله وآياته فيما يمتهن)

Bibliography

- Abd al-Ra'uf bin Ali Alminawy, "Faydh Alqadeer Sherh Aljame' Assagheer". (Ed: 1, Cairo: Almaktabah Attejaryeh ,1356 H).
- Abdul Aziz bin Abdul Salam al-Dimashqi, "Qawed Alahkaam fi Masaleh Alanam", (i: 1, Beirut: Dar Alkotob Alelmeyeh, 1414 H).
- Abdul Mahmoud Noor Addayem "Azahir Arriyadh fi Manaqeb Qutb Azzaman." (Ed: 5, Cairo: Maktebt Algahera, 1433 H).
- Abdul Rahman bin Hassan, "Fatah Almajid Sharh Ketab Attawheed." Innovation: Mohammed Hamid Alfeqi, (Ed: 7, Cairo: Assunnah Almuhammadiyah, 1377 H).
- Abdullah bin Ahmed bin Hanbal, "Masael Imam Ahmad li ibneh Abdullah." Investigation: Zuhair Ashshawish, (Ed: 1, Beirut: Almaktab Alislami, 1401 H).
- Abu Alfida Ibn Katheer Addimashqi, "Tafseer Ibn Katheer." Investigation: Sami Assalameh, (Ed: 1, Arriyadh: Dar Taibah li Annasher wa Attwzee", 1420 H).
- Abu Bakr Ahmed bin Ali Albazzar, "Musnad Albazzar", Investigation: Mahfoudh Rahman Zain Allah, and others, (Ed: 1, Almedina Almunawarah: Maktabat Aluloom walhekam, 1988).
- Abu Bakr Ahmed bin Mohammed Al-Khalal, "Assunnah." Investigation: Dr. Attia Azzahrani, (Ed: 1 Riyadh: Dar Arrayeh, 1410 H).
- Ahmed bin Ali Aljassass, "Ahkaam Alquraan," Investigation: Abdul Salam Shaheen, (Ed: 1, Beirut: Dar Alkotob Alelmeyeh, 1415 H).
- Ahmed bin Ghanim Annafrawi "Alfawakeh Addwani", (Ed: 1, Beirut: Dar al-Fikr, 1415 H).
- Ahmed bin Mohammed Attahawi, "Sherh Ma'ani Alaathaar." Investigation: Mohammad Zuhri Annajjar, (Ed: 1, Beirut, Aalam Alkotob, 1414 H).
- Alhakim Mohammed bin Ahmed Alnaisaburi, "Almustadrak". Investigation: Mustafa Abdel Qader Atta, (Ed: 1, Beirut: Dar Alkotob Alelmeyeh, 1411 H).
- Ali bin Ismail bin Seadah "Almohkam Walmoheet Alaatham." Innovation: Abdul Hamid Hindawi, (Ed: 1, Beirut: Dar Alkotob Alelmeyeh, 1421 H).
- Ali bin Sultan Alqari, "Merqat Almafateeh". (Ed: 1, Beirut: Dar Alfikr, 1422 H)
- Alkamal bin Alhammam, Fateh al-Qadir. (Beirut: Dar Alfikr, no mention of edition and date of publication).
- Alnisaburi, Muslim bin Alhajaj. "Sahih Muslim". Innovation: Mohamed Fouad Abdel Baqi, (Ed: 1, Cairo: Dar Ehya Attorath Alarabi, 1955).
- Askalani, Ahmed bin Ali bin Hajar. "Taqreeb Attahtheeb." Innovation: Mohammed Awamah, (Ed: 1, Aleppo: Dar Al-Rasheed, 1986).
- Bukhari, Mohammed bin Ismail. "Sahih Bukhari". Innovation: Mohammed Zuhair Nasser, (Ed: 1, Beirut: Dar Tawq Annajah, 1422 H).
- Hafez Alhakami, "Maaraj Alqobool Bisharh Sulam Alwosool "Ela Elm Alosool." (Ed: 1, Investigation: Omar Mahmoud, Addammam: Dar Ibn

- Alqayyim, 1410 H).
- Hassan bin Masoud Albaghawi, "Ma"alem Attenzeel fi Tafseer Alquraan." Investigation: Abdul Razzaq Almahdi, (Ed: 1, Beirut: Dar Ehyaa Atturath Alarabi, 1420 H).
- Hussein bin Mahmoud Almadhhari, "Almafateeh Sherh Almasabeeh." (Ed: 1, Investigation: a specialized committee under the supervision of Noureddine Taleb, Kuwait: Dar Annawader, 1433 H).
- Hussein bin Masoud al-BAlbaghawi, "Sherh Assunnah." (Ed: 2, Beirut: Almaktab Alislami, 1403 H).
- Ibn Abdeen Mohammed Amin Addemashqi, "Hashyat Ibn Abdeen", (Ed: 2, Beirut: Dar Alfikr1412 H).
- Ibn Abi Alizz "Sherh Attahaweya. Innovation: Ahmed Shaker, (Ed: 1, Riyadh: Ministry of Islamic Affairs, Endowments, Calling and Guidance, 1418 H).
- Ibn Abi Shaybah, "Almossanaf fi Alhadith Wa Alaathaar". Investigation: Yousef Kamal Alhout, (Ed: 1, Riyadh:Maktabat Arrushd, 1409 H).
- Ibn Alqayyim Addimashqi, "Zad al-Mu'adad fi Hady Khair Al Ebaad", (Ed: 27, Beirut: Arresala 1415 H).
- Ibn Battal, "Sharh Sahih Albukhari". Innovation: Abu Tamim Yasser Ibrahim, (Ed: 2, Riyadh: Maktabat Arrushd, 1423 H),
- Ibn Baz, Abdul Aziz bin Abdullah. "Collection of fatwas and articles of Ibn Baz", collection and supervision by Mohammed Saad AShuwayer, (Ed: 1, Riyadh: Dar al-Qasim, 1420 H).
- Ibn Baz, Abdul Aziz bin Abdullah. "Fatawa Noor ala Addarb," collection and supervision by Mohammed Saad AShuwayer, (Ed: 1, Riyadh: General Presidency for Scientific Research and Fatwas, 1428 H).
- Ibn Manthoor Alansari, Mohammed bin Makram. "Lesan Alarab", (Ed: 3, Beirut: Dar Sader, 1414 H).
- Ibn Rushd, "Almoqademat Almomahedat", Innovation: Dr. Mohammed Hajji, (Ed: 1, Beirut: Dar Algharb Alislami, 1408 H).
- Ibn Taymiyah, "Majmou Alfatawa"Innovation: Abdul Rahman bin Qasim, (Ed: 1, Almedina Almunawarah: King Fahd Complex for the printing of the Holy Quran 1416 H).
- Ibn Taymiyyah, "Iqtedhaa Asserat Almostaqeem." Innovation: Dr. Nasser Alaql, (Ed: 1, Beirut: Aalam Alkotob, 1419 H).
- Imam Muammar bin Rashid Alazdi, "Jame' Muammar bin Rashid, attached to the work Abdul Razzaq." Investigation: Habib Rahman Ala'dhami, (Ed: 2, Beirut: Almaktab Alislami, 1403 H),
- Isaac bin Rahwayh Alhanthali "Musnad Isaac bin Rahwayh." Investigation: Abdul Ghafoor Alblushi, (Ed: 1, Almedina Almunawarah: Maktabet Alemaan, 1412 H).
- Mohamed Attaher Ben Ashour, "Attanweer wa Attahreer". (Ed: 1, Tunisia: Addar Attunesyeh Li Annasher, 1984),
- Mohamed Rasheed Redha, "Tafseer Almanar." (Ed: 1, Cairo: Alhayah Al"ameh li Alkitab, 1990).

- Mohammed bin Ahmed Adhdhahabi, "Mezan Ali" tedal fi Naqd Arrejaal ." Investigation: Mohammed Albejawi, (Ed: 1, Beirut: Dar Alma" refah, 1382 H)
- Mohammed bin Ahmed Alazhari, "Tahtheeb Alloghah," Innovation: Mohammed Awad Mer"eb, (Ed: 1, Beirut: Dar Ehyaa Attorath Alarabi, 2001).
- Mohammed bin Ali Almazri, "Almuaalim bi Fawaed Muslim" Innovation: Mohamed Ashshatheli,
- Mohammed bin Ibrahim aal Ashsheikh, "Fatawa Ashsheikh Mohammed bin Ibrahim," collection, arrangement and Investigation: Mohammed bin Abdul Rahman bin Qasim, (Ed: 2, without printing information).
- Mohammed bin Issa Attirmidhi, "Sunan Attirmidhi." Innovation: Bashar Awad Maarouf, (Ed: 1, Beirut: Dar Al-Gharb, 1989).
- Mohammed bin Mohammed Alfassi, "almadkhal". (Beirut: Bayt Attorath, without printing information)
- Mohammed bin Mohammed bin Abi Ye'la, "Tabqat Alhanbaleh."Investigation: Mohammed Hamid Alfeqi, (Ed: 1, Beirut: Dar Almaarifa, without year of printing).
- Mohammed bin Mohammed Trabulsi, known as Alhattab, "Mawahib Aljaleel fi Sharh Mokhtasar Khalil." (Ed: Beirut: Dar Alfikr, 1412 H).
- Mohammed bin Saleh Al-Othaimeen, "Fatawa Sual ela Alhatef" (Ed: 1, Alqassim: Charity Foundation of Ashsheikh Mohammed bin Saleh Al-Othaimeen, 1438 H).
- Mohammed Jamaluddin Alqasimi, "Tafseer Alqasimi." Investigation: Mohammed Oyoon Assood, (Ed: 1, Beirut, Dar Alkotob Alelmeyeh, 1418 H).
- Muhammad bin Saleh AlOthaymeen, "Majmou" Fatawa Warasael Ashshaikh ibn Othaymeen". (Ed: 1, Riyadh: Dar Aththuraya Le Annasher Wa Attawzee", 1429 H).
- Nawawi, Yahya bin Zakaria. "Sharh Annawawi ala Muslim", (Ed: 2, Beirut: Dar Ehyaa Attorath Alislami, 1392 H).
- Permanent Committee for Scientific Research and Issuing Fatwas, "Total Fatwas of the Permanent Committee". (Ed: 1, Riyadh: Dar Alassimah, 1416 H)
- Saleh Aal Ashsheikh "Attamheed li Sharh Ketab Attawheed", (Ed: 1, Riyadh: Dar Attawheed, 1423 H).
- Salhi, Mohammed bin Mufleh, "Aladaab Ashereah" (Ed: Beirut: Aalam Alkotob, without printing year).
- Sijistani, Suleiman ibn al-Shaath Abu Dawood. "Sunan Abi Dawood". Annovation: Mohamed Mohieddin Abdel Hamid, (Ed: 1, Beirut: Almaktabto Alasreyah, without printing year).
- Sulaiman bin Abdullah "TayseerAlaziz Alhamid". Innovation: Zuhair Ashshawish, (Ed: 1, Beirut: Almaktab Alislami, 1423 H).
- Yahya bin Zakaria Annawawi, "Majmou Sherh Almuhathab." (Ed: 1, Beirut: Dar Alfikr, without printing information).

مجلّة الجامعة الإسلاميّة للعلوم الشرعية – العدد ١٩٣ – الجزء الثاني

Zainuddin Abdul Rahman bin Ahmed bin Rajab Alhanbali, "Latayef Almaaref Fima Mawasim Al'am min Alwadhayef." (Ed: 1, Beirut: Dar Ibn Hazm 1424 H).

Internet Sites:

- Sheikh Ibn Baz, may God have mercy on him, retrieved on 14/1/1441 H: (https://binbaz.org.sa/fatwas/8104/ Ruling on medication from diseases).
- Diagnostic and therapeutic methods in the Sufi road cushions in Sudan. (Anthropological view of Mesid Umm Dawa Ban as a model). Arentropus site "the first Arab site for anthropology." Retrieved on 15/1/1441 H.
- Traditional Psychotherapy in Sufi Methods: An Analytical Study in Therapeutic Psychology for the Sufi Researcher: Fathiyya Omar Mohammed Omar (16-17, 25). Retrieved on 15/1/1441 H. (khartoumspace.uofk.edu >bitstream> handle >Traditional Psychotherapy in Sufi Methods).
- The official website of Sheikh Ibn Baz: retrieved on: 22/1/1441 H (https://binbaz.org.sa/old/28660).
- Islam Road website: Retrieved on: 4/2/1441 H. (https://en.islamway.net) Is it permissible to write verses from the Holy Quran and drink it?
- Site of Sheikh Ibn Baz, retrieved on: 28/1/1441 H. (Ruling on writing verses from the Qur'an and drinking them for treatment Ibn Baz https://binbaz.org.sa/old/28648).
- Sheikh Ibn Baz site: retrieved on: 4/2/1441 H (https://binbaz.org.sa/fatwas/17109 warning of writing the names and signs of God in the profession).

The contents of this issue

No.	Researches	The page
1)	Ad-Daaraqutni's Criticism of 'Iqrimah's Speech Quoting Ibn Abbas on "The Vow of AbU Israeel" in [Saheeh] Bukhari" A Hadith Study Dr. Saaleh Bin Abdullah Bin Shadid Al-Sayah	9
2)	Therapy by Mahaya in Sufism Doctrine Study in Light of the Texts of the Quran and the Sunnah Dr. Sharaf Ed deen Hamed Elbadawy Mohammad	51
3)	Collecting and Searching the Evidence Traced Back to the Salaf (The Pious Predecessors) in their Debate with the Qadarites Regarding the Omnipresence of Allah Dr. Ebrahim Abdullah Almatham	105
4)	The Invented Heresy of An-Nasee between the Pagans and Ahl Al- Kitaab (Jews and Christians) and the Manifestations of Disbelief in it and the Response Its Deniers - "Critical Comparative Study" Dr. Ismail Abdul Mohsen Qutb Abdul Rahman	155
5)	An Analytical Study of the Gaza Sufi Awrad (words of remembrance) Dr. Muhammad Mustafa Al-Jiddi Mr. Mundir 'Abdul Khaaliq Bedoun	211
6)	Mechanisms to counter money laundering and terrorist financing in insurance activities Prof. Haitham Hamid Almasarweh Dr. Ammar Sa'eed Alrefae	263
7)	Ruling on Islamic Minorities Dealing with Riba-Based Banks in Their Countries - A Contemporary Jurisprudential Research Dr. Ahmad bin Ayesh Al-Muzaini	301
8)	Third Party Funding in Arbitration - An Islamic and Legal View Dr. 'Abdur Rahmaan bin Muhammad Az-Zubair Dr. Faaris bin Muhammad Al-Qarni	341
9)	The Type of Commanded Acts are Greater than the Type of the Forbidden Ones - Fundamental of Jurisprudence Study Dr. Waleed bin 'Ali bin Muhammad Al-Qaleeti Al-'Umari	385
10)	Fundamental connotations of Hadith: (Whoever performs an action that we have not commanded will have it rejected) - Study and collection Dr Badria bint Abdullah bin Ibrahim Saweed	435
11)	The Da´wah Methods Meanings through the five universal thruths in Achiving Social Secuirity Dr. Saleem bin Saalim bin 'Aabid Al-Luqmaani	493
12)	Proof of an Unwritten Labor Contract in Saudi law A Comparative Analytical Study Dr. Muhammad Awad Al Ahmadi	539

Publication Rules at the Journal (*

- The research should be new and must not have been published before.
- It should be characterized by originality, novelty, innovation, and addition to knowledge.
- It should not be excerpted from a previous published works of the researcher.
- It should comply with the standard academic research rules and its methodology.
- The paper must not exceed (12,000) words and must not exceed (70) pages.
- The researcher is obliged to review his research and make sure it is free from linguistic and typographical errors.
- In case the research publication is approved, the journal shall assume all copyrights, and it may re-publish it in paper or electronic form, and it has the right to include it in local and international databases with or without a fee without the researcher's permission.
- The researcher does not have the right to republish his research that has been accepted for publication in the journal in any of the publishing platforms except with written permission from the editor–in–chief of the journal.
- The journal's approved reference style is "Chicago".
- The research should be in one file, and it should include:
 - A title page that includes the researcher's data in Arabic and English.
 - An abstract in Arabic and English.
 - An Introduction which must include literature review and the scientific addition in the research.
 - Body of the research.
 - A conclusion that includes the research findings and recommendations.
 - Bibliography in Arabic.
 - Romanization of the Arabic bibliography in Latin alphabet on a separate list.
 - Necessary appendices (if any).
- The researcher should send the following attachments to the journal:

The research in WORD and PDF format, the undertaking form, a brief CV, and a request letter for publication addressed to the Editor-in-chief

^(*) These general rules are explained in detail on the journal's website: http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The Editorial Board

Prof. Dr. Omar bin Ibrahim Saif

(Editor-in-Chief)

Professor of Hadith Sciences at Islamic University

Prof. Dr. Abdul 'Azeez bin Julaidaan Az-Zufairi

(Managing Editor)

Professor of Aqidah at Islamic University

Prof. Dr. Baasim bin Hamdi As-Seyyid

Professor of Qiraa'aat at Islamic University

Prof. Dr. 'Abdul 'Azeez bin Saalih Al-'Ubayd

Professor of Tafseer and Sciences of Qur'aan at Islamic University

Prof. Dr. 'Awaad bin Husain Al-Khalaf

Professor of Hadith at Shatjah University in United Arab Emirates

Prof. Dr. Ahmad bin Muhammad Ar-Rufā'ī

Professor of Jurisprudence at Islamic University

Prof. Dr. Ahmad bin Baakir Al-Baakiri

Professor of Principles of

Jurisprudence at Islamic University Formally

Dr. 'Umar bin Muslih Al-Husaini

Associate Professor of Fiqh-us-Sunnah at Islamic University

Editorial Secretary: **Dr**. **Khalid bin Sa'd Al**-**Ghamidi**

Publishing Department: **Omar bin Hasan al-Abdali**

The Consulting Board

Prof.Dr. Sa'd bin Turki Al-Khathlan

A former member of the high scholars

His Highness Prince Dr. Sa'oud bin Salman bin Muhammad A'la Sa'oud

Associate Professor of Aqidah at King Sa'oud University

His Excellency Prof. Dr. Yusuff bin Muhammad bin Sa'eed

Vice minister of Islamic affairs

Prof. Dr. A'yaad bin Naami As-Salami

The editor –in– chief of Islamic

Research's Journal

Prof.Dr. Abdul Hadi bin Abdillah Hamitu

A Professor of higher education in Morocco

Prof.Dr. Musa'id bin Suleiman At-Tayyarr

Professor of Quranic Interpretation at King Saud's University

Prof. Dr. Ghanim Qadouri Al-Hamad

Professor at the college of education at Tikrit University

Prof. Dr. Mubarak bin Yusuf Al-Hajiri

former Chancellor of the college of sharia at Kuwait University

Prof. Dr. Zain Al-A'bideen bilaa Furaij

A Professor of higher education at University of Hassan II

Prof. Dr. Falih Muhammad As-Shageer

A Professor of Hadith at Imam bin Saud Islamic University

Prof. Dr. Hamad bin Abdil Muhsin At-Tuwaijiri

A Professor of Aqeedah at Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Paper version

Filed at the King Fahd National Library No. 8736/1439 and the date of 17/09/1439 AH
International serial number of periodicals (ISSN) 78981658

Online version

Filed at the King Fahd National Library No. 8738/1439 and the date of 17/09/1439 AH International Serial Number of Periodicals (ISSN) 7901-1658

the journal's website

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The papers are sent with the name of the Editor - in – Chief of the Journal to this E-mail address Es.journalils@iu.edu.sa

(The views expressed in the published papers reflect the views of the researchers only, and do not necessarily reflect the opinion of the journal)

